



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

إعاقة الحل السياسي
أداة في التقسيم

ليس خافياً على أحد، أنَّ الاتجاه الثابت في سورية منذ اندلاع الأزمة وحتى اليوم، هو اتجاه التراجع والتدهور المستمر على كل الصعد، وبالدرجة الأولى: على وضع السوريين الإنساني والمعيشي في شتى مناطق سورية، وفي قسم مهم من مناطق اللجوء.

وليس خافياً أيضاً، أنَّ شتى أنواع الادعاءات التي تطلقها القوى المسيطرة في مختلف المناطق السورية، والتي تحاول فيها تجميل الواقع، كل في منطقها، هي ادعاءات لا أساس لها من الصحة. إنَّ إعاقة الحل السياسي، واستمرار وضع الأزمة دون حل شامل يُعيد توحيد البلاد، من شأنه أن يدفع الأمور فقط ضمن الاتجاهات الواضحة التالية: أولاً: إعاقة الحل السياسي تعني استمرار تقطع أوصال البلاد، وتعني تالياً تكريس الأمر الواقع التقسيمي. وهذا يصب قولاً واحداً في سلة الصهيوني والأمريكي؛ ليس أدل على ذلك من السياسات الأمريكية الفعلية التي سبق أن أعلنتها جيفري، سواء بما يخص النصر أو «تحويل سورية إلى مستنقع»، وليس انتهاءً باعتباره حالة الجمود القائمة هي بالذات «الاستقرار» المطلوب أمريكياً. فوق ذلك، فإنَّ مشروع القانون الأمريكي الجديد الذي جرى تقديمه في الكونغرس مؤخراً، يدل هو الآخر بما لا يقبل التأويل على الدفع باتجاه تقسيم سورية بين «سورية الحرة»، وبقية سورية، وباستخدام أدوات عدة، بينها رفع وتشديد العقوبات بشكل انتقائي.

ثانياً: إعاقة الحل السياسي لا تعني استمرار العقوبات فحسب «وهنا ينبغي توقع ألا يتم رفع العقوبات الأمريكية حتى بعد الحل، لأنَّ هذا ما تثبته دروس التاريخ»، بل وتعني استمرار تقطع أوصال البلاد، واستمرار سيطرة قوى الفساد الكبير وتجار الحروب الذين لم يتعاملوا يوماً مع سورية، ولا يتعاملون الآن معها، إلا بوصفها مطرحاً للذهب، ينبغي ابتلاع أكبر ما يمكن منها وبأسرع وقت ممكن، وبغض النظر عن النتائج.

ثالثاً: إعاقة الحل السياسي، تعني الامتناع عن استخدام الأداة الأساسية لإنهاء الوجود العسكري الأجنبي على الأرض السورية، ولاستعادة سيادة الشعب السوري الكاملة على كل أراضيه، وذلك أيّاً تكن الشعارات التي ترفعها القوى المعيقة للحل.

رابعاً: إعاقة الحل السياسي تعني استمرار تغييب رأي السوريين وأصواتهم وأهاتهم، لمصلحة تجار الحرب والفاستدين الكبار من كل الأطراف، بل والمتاجرة بالأمم السوريين مع الاستمرار في كم أفواههم، تحت عنوان «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

خامساً: إعاقة الحل السياسي تعني استمرار تدهور أوضاع السوريين المعيشية في كل مناطق سورية، وفي قسم مهم من مناطق اللجوء؛ ليس بسبب العقوبات فحسب، بل ولأنَّ القوى المسيطرة قد وضحت بما يكفي أنها ضد أي تغيير في الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية - الاجتماعية المتبعة، أي: السياسات الليبرالية التابعة للغرب، بل على العكس من ذلك، تسعى هذه القوى إلى تكريس تلك العلاقات وتعميقها، بحيث يجري الإجهاد على قطاع الدولة بشكل نهائي، ويجري ترك السوريين نهياً للنخب في الداخل والخارج.

كل هذه الأمور وغيرها، ليست ما سنتنتج عن إعاقة الحل السياسي، بل ما نتج حتى الآن فقط. واستمرار إعاقة الحل السياسي، أي: استمرار إعاقة التطبيق الشامل للقرار 2254، بات أخطر من مجرد موقف سياسي ضيق لهذه القوة أو تلك، بل بات بهذا المعنى دفعا مباشراً باتجاه تقسيم سورية وإنهاء وجودها الجغرافي - السياسي... ولذلك فإنَّ الحل ينبغي أن يمتد، وبأسرع وقت ممكن، وبغض النظر عن إرادة المتشدد من مختلف الأطراف.

[12]

البناء الاقتصادي والاجتماعي...
حوار موسع يؤسس لمنتدى جديد!

شؤون عربية ودولية



زمن الهزائم الغربية...
كارا باخ نموذجاً

17

شؤون محلية



ملف الفساد في
الرغيف التمويني..

10

ملف «سورية 2020»



د. جميل: المتشددون
منفصلون عن الواقع

06

شؤون عمالية



معاناة الحرفيين
في عدا الصناعية

04

المؤتمرات النقابية هل ستخرج بخفي حنين؟

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



طرح قديم يتجدد..

تتوالى المواقف من الأطراف المختلفة الحكومية والنقابية، بأن الأجور لن تزداد في المدى القريب على الأقل، بالرغم من الأوضاع المعيشية التي يعيشها العمال في كلا القطاعين العام والخاص، والتي توجب رفع الأجور من أجل تمكين العمال من تجديد قوة عملهم، التي أنهكها الفقر والعوز، ولكن الجميع أذن من طين وأذن من عجين، غير عابئين بما وصلت إليه أوضاع العباد ومنهم: العمال.

التركيز يجري الآن على تحسين متممات الرواتب والأجور، وكما قلنا أكثر من مرة: إن هذا الموضوع مرتبط بتنشغيل العمال بطاقة إنتاجية تمكن من تحسين متممات الأجور، والطاقة الإنتاجية للعمال في أسوأ حالاتها، لأسباب كثيرة، أهمها: أن الحكومة لا تسعى ضمن سياساتها إلى تقديم الدعم الضروري لتنشغيل العمال وبالتالي، كل ما يطرح من تحسين لمتممات الأجور هو ذر للرماد في العيون ومسكنات تضخها المكنة الإعلامية، تبريراً لسياساتها تجاه الواقع الصناعي المازوم وانعكاسه على مصالح وحقوق الطبقة العاملة، وإلا، ماذا تعني التصريحات التي قيلت في مجلس الشعب؟ وماذا يعني ما جاء على لسان المكتب التنفيذي في اجتماعه الأخير، وهو يناقش التحضير للمؤتمرات النقابية «... مشدداً «المكتب التنفيذي» على أهمية الاستثمار بعملية الدعم، ومنح التعويضات المعيشية لتقليص الفجوة بين الدخل والأسعار، إلى أن تتوفر الإمكانات المناسبة لزيادة الأجور، التي تبقى المطالب الرئيسي للطبقة العاملة وللنقابات؟»

الجانب الآخر الذي يروج له الآن، وهو طرح قديم ربط الأجور بالإنتاج، ولا ندري ما هي الآلية التي سيربطون بها الأجور بالإنتاج، وهم يعلم أن الإنتاج بأسوأ حالاته، حتى لو افترضنا أن الإنتاج تمام التمام، هل يجوز ربط الأجور بالإنتاج؟ أم أن المحدد لمستوى الأجور هو مستوى المعيشة المفترض أن يكون عليه العمال، أي: أن تؤمن حاجاتهم الاقتصادية ومطالبهم التي يحتاجونها وأسرهم من مأكول وملبس وطبابة ونقل ومدارس، وهذه الأمور تتحكم بها الأسعار التي يحددها السوق ومن يتحكم به.

إن ربط الأجور بالأسعار هو ما يجب أن تتمركز عليه النقابات في نضالها من أجل زيادة الأجور وتحسينها، وفق سلم متحرك للأجور مع تحرك الأسعار، وهذا يعني: أن تكون النقابات بطرحها وموقفها خارج لعبة الحكومة، وموقفها من قضية رفع الأجور والقضايا الأخرى التي يطالب العمال بها الذين لن يبقوا طويلاً بعيدين عن ساحة الحراك، الذي سيؤمن لهم مطالبهم وحقوقهم، حتى لو استمرت النقابات بما هي عليه.

■ عادل ياسين

التحضير للمؤتمرات

المؤتمرات تقدم عادة تقاريرها التي تشير إلى واقع الشركات الإنتاجية والخدمية، وتتضمن التقارير أيضاً أبرز المطالب العمالية، التي غالباً ما تكون قد طرحت في مؤتمرات الدورة الانتخابية السابقة، ولم تقدم لها الحلول المطلوبة من قبل النقابيين أعضاء المؤتمرات.

تطورات كثيرة حدثت في واقع العمال والمنشآت الإنتاجية، وكذلك في واقع الطبقة العاملة، من حيث شروط العمل ومستوى معيشتها وحقوقها الأخرى التي لم تر النور، وخاصة عمال القطاع الخاص الذين يشغلون حيزاً لا يتناسب مع وزنهم الفعلي في الطبقة العاملة في إطار الهيئات النقابية المختلفة، وبالتالي، قدرتهم على توصيل صوتهم وتقديم مطالبهم تكون أضعف وأقل، قياساً في التمثيل الفعلي للعمال العاملين في قطاع الدولة.

تغييرات حدثت

قلنا: إن هناك الكثير من القضايا والتطورات قد أصابت الواقع المعيشي والحقوق للطبقة العاملة السورية، فحسب التقرير الاقتصادي المقدم للمؤتمر العام الـ 27، والذي أصبح وثيقة مقررته من قبل المؤتمر العام، حيث يرتب هذا على الكوادر النقابية صياغة المواقف التي من خلالها ترد الظلم

والجور الذي فعلته الحكومات المتعاقبة، من خلال سياساتها الاقتصادية المحابية للأغنياء الكبار منهم والصغار، على الفقراء عموماً، والطبقة العاملة خصوصاً، وخاصة بمستوى معيشتهم التي تتردى يوماً بعد يوم، دون أن يكون هناك أي أفق لحلها، وفقاً لما يطرح من حلول وإجراءات مختلفة تدعي الجهات الطارحة لها أنها ستكون حلاً للوضع المعيشي المعاش، ولكن في حقيقة الأمر هي حلول خلبية لا ترقى إلى مستوى معاناة الناس وما يجب اتخاذه حيال النهب المتعاضم في كل المطارح الاقتصادية.

التجارب السابقة

في التجارب السابقة للمؤتمرات النقابية، يطرح النقابيون ما عندهم، ويجري الرد على تلك الطروحات بطروحات أخرى، وتكون النتيجة ذهاب العمال إلى مراكز عملهم بخفي حنين، أي: دون نتائج حقيقية، وهذا الواقع ولّد عند العمال والكادر النقابي سنة بعد أخرى عدم رضاء عن الفائدة المرجوة بحضور المؤتمرات، طالما لا يتمكن العمال من انتزاع مطالبهم التي يكررون طرحها، وكان التعبير عن عدم الرضا في مغادرة قاعات المؤتمر فرادى، مما يضطر رئاسة المؤتمر إلى الطلب بعدم المغادرة، أو إقفال الأبواب حتى لا يخرج أحد، وهؤلاء جميعاً أعضاء مؤتمر

ويمثلون العمال وفقاً لقانون التنظيم النقابي، ومن المفترض فيهم المواجهة والصراع من أجل حقوق العمال والدفاع عن منشأتهم التي يعملون فيها، ولكن الشكل الذي يعبرون فيه عن عدم رضاهم هو الخروج والخروج فقط. لماذا نخرج على التجربة السابقة؟ ولماذا نذكر بما كان يجري؟ المتابع للإعلام النقابي سيجد فيه الكثير من الكلام حول الإنجازات التي تحققت، ولكن السؤال الذي نطرحه: كيف انعكست تلك «الإنجازات» على مستوى معيشة العمال؟ وكيف هو العمل في المعامل القائمة من حيث الوضع الإنتاجي والحوافز وتأمين المواد الأولية، وتشغيل خطوط الإنتاج وتوفير الطاقة اللازمة لعملية التشغيل؟

واقع شركات الدولة هو مدار بحث وجدال، وهنا تكمن مسؤولية النقابات والكوادر النقابية في كيفية ليس الدفاع عن قطاع الدولة، باعتباره ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المطلوبة التي ستؤمن حاجات الشعب السوري الأينية فقط، بل المستقبلية، وأيضاً في كيفية تطويره من الناحية التكنولوجية، وتأمين الموارد الضرورية، والكافية لعملية التجديد والتطوير وتخليصه من شوائب النهب والفساد التي عششت به منذ عقود لتجعله عديم القدرة على أداء مهامه السياسية والاقتصادية

والاجتماعية. القضية الأخرى الهامة المفترض التصدي لها، هي قضية الأجور المتناسبة مع ارتفاعات الأسعار، التي أشار إليها التقرير الاقتصادي، وزيادة الأجور المراد النضال من أجلها، لها مؤشرات الاقتصادية والسياسية، ومن المفترض أن تؤمل الزيادة من مصادر حقيقية، غير المصادر التي تعتمدها الحكومات، وهي من فروقات الأسعار، أي: من مصادر الفساد والنهب الكبرى، وهذا فعل سياسي يحتاج إلى قرار سياسي، إذا ما استطاعت الطبقة العاملة انتزاعه، سيعدل من موازين القوى لصالح الطبقة العاملة، وسيجعل استخدم العمال لحقهم الدستوري في انتزاع حقوقهم أمراً واقعاً بما فيها أجورهم العادلة.

كي تنجح العمال في مطالبها

إن المؤتمرات النقابية في حال كانت مستندة إلى دعم الطبقة العاملة، ستتمكن الكوادر النقابية من طرح قضاياها المختلفة، وهي واثقة من إمكانية تحقيقها كون الطبقة العاملة تعبر عن تلك المصالح، عبر ممثلها المفترضين في هذه المنابر الهامة، وفي غيرها من الأماكن التي يمكن أن تكون مكاناً صالحاً لطرح المطالب «المعامل» مثلاً، وإذا جرى خلاف ذلك فإن الهوة ستزداد بين العمال والنقابات، وستجد الطبقة العاملة طريقها في انتزاع مطالبها وحقوقها.

المؤتمرات النقابية مقبلة..



خلال الأيام المقبلة تستعد النقابات لعقد مؤتمراتها السنوية المزمع بدؤها في أوائل كانون الثاني من العام المقبل، وهي الأولى لهذه الدورة النقابية، من خلال التحضير لتقاريرها السنوية المعتادة، وملء بعض الشواغر لديها، ومن المفترض أن تقيم عملها، وما حققتها من حقوق ومكاسب للعمال خلال هذا العام من عمر الحركة النقابية. وكذلك بعض أعضاء المؤتمرات يدلون بما يشعرون، وما يعانيه العمال من وضع معيشي أقل ما يقال عنه أنه مزر، في ظل قوانين عمل رديئة في القطاعين الخاص والدولة، وآخرون يضعون على الجرح ملحاً بصمتهم، منتظرين لحظة تكون مناسبة لفعل شيء ما، يستطيعون من خلالها الحصول على بعض من حقوقهم.

■ نبيل عكام

تعتبر هذه المؤتمرات وقفة ومحطة لإعادة دراسة وتقييم الواقع الذي تعيشه الطبقة العاملة، ومحاولة لمعرفة المستجدات الجديدة التي طرأت على الطبقة العاملة، ومدى الضرر الذي لحق بالعمال، ووضع قضاياهم الأساسية في سلم أولويات عملها المقبل للدفاع عنها في كافة ميادين العمل.

إن العمل النقابي يستمد قوته من شرعية مطالبه المختلفة من تشريعية وديمقراطية، وفي مقدمتها: الأجور العادلة، لتحسين مستوى المعيشة الذي وصل إلى غاية من البؤس والسوء، وغيرها من الحقوق، سواء الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي والضمان الصحي، وتقاس قوة النقابات من خلال استعدادها للتضحية لتحقيق أهدافها التي هي في الوقت نفسه مبرر وجودها، لقد سطرت الحركة النقابية عبر تاريخها النقابي، بطولات نقابية وعمالية عبر نضالاتها المطالبة، دفع العمال

وغيرها، هذا إضافة إلى تخطيط الإجراءات الحكومية في إدارة البلاد، نتيجة انتهاجها سياسات اقتصادية واجتماعية بعيدة عن مصالح عموم المواطنين والطبقة العاملة، وتسويق التبريرات على حساب مصالح وكرامة المواطن، وبالأخص الفئات الأضعف: العمال، مستغلة ضعف الحركة النقابية، التي لا تعطي أولوية لقضايا الأجور وزيادتها لتصل إلى مستوى المعيشة.

إن استمرار الصمت واللامبالاة هذا اتجاه هذا الواقع المزري الذي وصلت إليه الطبقة العاملة، وتبرير هذه السياسات والإجراءات التي تمارسها الحكومة، أصبح لا يجوز استمرار هذا الصمت عليها، لما له من أثار وتداعيات وانعكاسات تشكل

والنقابيون فاتورة النضال النقابي هذا من دمائهم وقوت أسرهم، في سبيل تحقيق مطالبهم العادلة ليعيشوا بكرامة وحرية، ووضعوا المبادئ الأساسية في النضال المطالب بكل الأشكال المشروعة، من اعتصامات واحتجاجات، بما فيها الإضرابات من أجل تحقيق الأهداف في العيش الكريم والعدالة في التشريعات والقوانين، والوصول إلى حركة نقابية مستقلة.

الحركة النقابية اليوم في أضعف حالاتها، من حيث الحريات والنضال المطالب، مقارنة بالواقع والحالة الاقتصادية والمعيشية البائسة التي يعيشها المواطنون، وخاصة الطبقة العاملة، التي أدت إلى زيادة الفقر والبطالة، وكثرة الأمراض الاجتماعية من سرقة وسطو

على مصلحة الطبقة العاملة في حماية حقوقها كافة، وبالأخص: الأجر العادل الذي يعتمد أساساً له الحد الأدنى لمستوى تكاليف المعيشة، وأن يتسلح بأدوات نضالية حقيقية مختلفة متجاوزاً تلك المذكرات التي أضعفتها، وأن تعود النقابات إلى قاعدتها الأساسية، وهي: الطبقة العاملة، وخاصة في القطاع الخاص الأكثر قوة وعدداً، إضافة إلى عمال قطاع الدولة قبل فوات الأوان، وإفساح المجال للعمال - في هذه المؤتمرات القادمة بشكل ديمقراطي حقيقي دون وصاية من أحد - للتعبير عن هواجسهم ومطالبهم، حيث لديها فرصة مهمة اليوم، فهل تستطيع فعل ذلك؟ وهي تستطيع إذا امتلكت الإرادة واستقلالية قراراتها؟

خطراً حقيقياً على استقرار المجتمع وأمنه الاجتماعي والاقتصادي، وتهدد مستقبل البلاد. إن أي عمل نقابي ناجح لا يمكن الحكم على نجاحه إلا من خلال قدرته على تحقيق أهدافه، وقيامه بالدور الذي وجد من أجله، محققاً مبرر وجوده في الدفاع عن مصالح العمال المعيشية والمهنية والتشريعية، فهي ممثل وصوت العمال، أي: النقابات التي تكافح باسمهم.

إن دور النقابات الأساسي، هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحماية حقوقها كافة، ويعتبر هذا المحدد لبرامجها وأهدافها. فالمرحلة المقبلة من حياة البلاد تتطلب من التنظيم النقابي أن يكون لديه ذلك البرنامج الذي يعتمد بشكل أساسي

الطبقة العاملة



الهند- دعوة للإضراب

دعت عدة نقابات للمزارعين الهنود إلى إضراب عام على مستوى البلاد، يوم الاثنين بتاريخ 14 كانون الأول، بعد النجاح في تنفيذ إغلاق كامل على مستوى البلاد، 8 كانون الأول، حيث تم غلق الأسواق ومحطات الوقود في عدة ولايات، فيما تأثرت خدمات السكك الحديدية في ولايات أخرى. ووقف الملايين من المزارعين المحتجين لمدة 12 يوماً حتى الآن على حدود دلهي بعدما منعتهم الشرطة من دخول العاصمة، وأغلق المزارعون الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة، وسمحوا فقط بمرور سيارات الإسعاف وسيارات الطوارئ الأخرى، وأعلنت النقابات رفض التراجع عن المطالبات باستمرار العمل بالقوانين الموجودة منذ عقود، والتي تضمن وجود حد أدنى لأسعار شراء المحاصيل.



لبنان- إضراب عام

دعا الاتحاد العمالي العام إلى إضراب عام على الأراضي اللبنانية كافة في 16 الشهر الجاري، كبادرة لأوسع تحركات سيشهدها البلد ضد رفع الدعم. وقال رئيس الاتحاد في مؤتمر صحفي: إن الاتحاد العمالي العام يدعو جميع العمال واللبنانيين كافة إلى تنفيذ إضراب وطني عام على كافة الأراضي اللبنانية، وذلك يوم الأربعاء 16 كانون الأول الجاري كمقدمة لأوسع موجة إضرابات واعتصامات وتظاهرات إلى حين وضع حد نهائي وحاسم لهذه السياسات المدمرة والقاتلة لأوسع فئات المجتمع. لذلك، وانطلاقاً من حق الاتحاد العمالي العام في لبنان، بل من واجباته الأساسية التحرك، ليس احتجاجاً فقط أو رفع كلفة، بل لوضع حد حقيقي ونهائي لهذه المأساة المتتالية التي يفتعلها من باع ضميره للشيطان.



البيرو- أجور المزارعين

قام عاملون في قطاع الصناعات الغذائية في البيرو، يوم 6 كانون الأول بإغلاق الطريق الرئيس في البلاد لفترة قصيرة، للمطالبة بزيادة في الأجور، وذلك على الرغم من إلغاء البرلمان قانوناً يعود إلى عام 2000 كانوا يعترضون عليه. وطالب المحتجون بإلغاء قانون تحفيز القطاع الزراعي الذي أقر في عام 1900-2000، وكذلك برفع أجورهم من 11 إلى 18 دولاراً في اليوم، إذ سمح هذا القانون الذي تم تميده قبل عام حتى 2031، بتعزيز قطاع التصدير الزراعي البيروفي الذي تبلغ إيراداته خمسة مليارات دولار سنوياً. لكن القانون الذي يمنح امتيازات ضريبية للشركات، حرم العمال من حقوق محددة وحد من أجورهم.



إسبانيا- إضراب الفلاحين

دعت كبرى النقابات الإسبانية إلى إضراب شامل يوم 6 كانون الأول، داخل الضيق الفلاحية، بعد تعنت أرباب العمل الانصياع إلى الملف المطالب لمئات الآلاف من المياومين، الذين يمتنعون هذا النشاط في ظروف جد صعبة وقاسية، وتشكل الجالية المغربية المقيمة في الجنوب الإسباني أحد أهم الجنسيات الفاعلة في الحقل المهني باعتبارها أقدم الجاليات التي هاجرت إلى الجارة الشمالية، وفرضت نفسها يوماً عاملة مشهود لها بالكفاءة والالتزام، غير أن ما بات يقلقها اليوم هو تعنت أرباب الضيع من تطبيق قانون العمل، الذي تنص عليه المدونة الموقعة بين النقابات والمشتغلين.

معاناة الحرفيين في عدرا الصناعية



سيارة نقل تمر على الطريق، وحين مرورك على طريق المدينة الصناعية تشعر وكأنك تعبر إلى خارج حدود البلاد، بسبب الحواجز الضخمة التي أقيمت هناك.

سرفات الكابلات

ويتضرر أرباب العمل من انقطاع الكهرباء في المدينة الصناعية من يوم الخميس الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى يوم السبت الساعة التاسعة صباحاً، مما يؤدي إلى توقف العديد من المنشآت إلا من توجد لديه مولدات ضخمة، ويعمل بنظام الوردية، كما أنه هناك حالات سرقات للكابلات الكهرباء الواصلة إلى المعامل ليلاً أثناء انقطاع الكهرباء.

مخصصات المحروقات

عدا عن فقدان المحروقات، وخاصة المازوت الصناعي، ولم تقم إدارة مجلس المدينة بأي إجراء حل لهذه الأزمة، وتأمين مخصصات المحروقات للمعامل، ويضطر أرباب العمل إلى شراء المحروقات من السوق السوداء، التي تتوافر فيها المحروقات، ولكن بسعر ضعف السعر الحكومي، حيث وصل سعر ليتر المازوت إلى 1200 ليرة سورية، كل هذا طبعاً ينعكس على كلفة الإنتاج، ويسبب ارتفاعاً بأسعار السلع والبضائع.

وأغلب أرباب العمل من الحرفيين باتوا يعملون بهامش ربح ضئيل جداً، يؤمنون من خلاله معيشتهم فقط، دون أية أرباح حقيقية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم استقرار أسعار الصرف، مما أدى إلى مشاكل حقيقية وصعوبات باتت تعترض الحرفيين وتهدد مستقبلهم.

أزمة محروقات وإتاوات

عدا عن ارتفاع أسعار البنزين لسيارات النقل والمواصلات، وصعوبة الحصول عليه، حيث يضطر صاحب سيارة النقل للعمل صباحاً والسهر على الكازية للحصول على مخصصاته التي لا تكفيه أساساً، مما يضطره إلى شراء البنزين من السوق السوداء، وبسعر 1000 ليرة سورية لليتر، كل هذا يسبب صعوبة في تسويق منتجات الحرفيين في الأسواق، وهؤلاء يعتمدون على الأسواق الداخلية التي باتت بعيدة عنهم، وليس على التصدير.

كما أن الحواجز على طريق المدينة الصناعية منعت كثيرين من الشباب من العمل في المدينة بسبب كونهم مطلوبين للخدمة الاحتياطية، عدا عن القيام بمهام داخل المعامل، كل ذلك أدى إلى انخفاض اليد العاملة في المدينة، كما أن الحواجز الأمنية مشكلة بالنسبة لأرباب العمل أيضاً بسبب الإتاوات التي تُفرض على الصناعيين، وكل حاجز له حصته من سيارات البضائع، حتى الصغيرة منها، والتي تكلف سائق السيارة الصغيرة ما يقارب خمسة آلاف ليرة سورية عن كل نقلة، وهو ما ينعكس على أسعار السلع بشكل عام، عدا عن سياسة الترفيق، حيث يُجبر رب العمل في حين أراد شراء آلة جديدة لمنشأته على دفع مبلغ مقطوع لقاء نقل الآلة، ولا يقل هذا المبلغ عن خمسين ألف ليرة سورية حسب حجم الآلة!

دوريات الجمارك

ناهيك عن دوريات الجمارك وفرع المرور، التي تتمركز على الطرقات، والتي تقوم بفرض إتاوة على كل

أقيمت المدينة الصناعية في عدرا بهدف جذب الاستثمارات وتوطين رؤوس الأموال، من خلال المشاريع الاستثمارية والمرافق الخدمية، بهدف تطوير الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته، ومنها: الصناعة وتأمين فرص العمل لليد العاملة، وليست مخصصة للحرفيين وللصناعات الصغيرة، وللعلم، عقد الاتحاد العام للحرفيين مؤتمراً له في مجمع صحاري، تقدم من خلاله بمجموعة من المطالب تخص الحرفيين وأوضاعهم، والحكومة كانت حاضرة للمؤتمر بممثليها، وسمعوها من الحرفيين ما يجب أن يسمعوها عن مطالبهم للخلاص، من وضعهم المأسوي الذي يعيشون فيه، ولا ندري إن كانت الحكومة ستستجيب لما تقدم به الحرفيون، أم أن التطنيش والتسويق يكون هو الرد على تلك المطالب.

معاناة العمال

يُضطر أغلب العمال للإقامة داخل المعمل طوال الأسبوع، والعودة إلى منازلهم يوم الجمعة فقط، لتخفيف نفقات المواصلات واختصاراً للوقت، وقد اشتكى العديد من العمال من هذا الأمر، وخاصة ممن كانت أعمالهم في مدينة دمشق حين علق أحدهم «أن العمل في مدينة دمشق كانت المسافة قريبة، ويمكننا العمل ساعات إضافية والعودة إلى منازلنا، كانت سهلة جداً، ولكننا اليوم بعيدين عن منازلنا وأسرنا، ولا نستطيع أن نعمل ساعات إضافية خوفاً من انقطاع المواصلات، حيث تتوقف الباصات إلى المدينة الساعة الرابعة عصرًا» وبسبب ذلك يعزف كثير من أرباب العمل على تشغيل عمال يقيمون في دمشق «وأغلب المعامل الكبرى والشركات تؤمن مواصلات لعمالها إلى منطقة العباسيين فقط» ويعتمد أرباب العمل أكثر على النازحين المقيمين داخل المدينة الصناعية، وأغلبهم أحداث دون السن القانونية، الذين يعملون بأجور ضعيفة، أو المقيمون في التجمعات السكنية المجاورة، كمخيم الوافدين ومدينة عدرا العمالية.

أديب خالد

مدينة غير مخصصة للصناعات الحرفية

تقع المدينة في محافظة ريف دمشق شمال شرق مدينة دمشق وتبعد عنها مسافة 35/ كم وحسب المخطط للمدينة الصناعية، فإنها أنشئت من أجل الصناعات الضخمة والشركات ذات الرأسمال الكبير، ولكن في ظل ظروف الحرب اضطر العديد من الحرفيين إلى الانتقال إليها، وهم أصحاب صناعات خفيفة، ورأسمالهم صغير نسبياً كصناعي منطقة القابون الصناعية، الذين تم إدخال منطقتهم ضمن المخطط التنظيمي، والزامهم بنقل منشآتهم إلى مدينة عدرا الصناعية. هؤلاء قدرتهم بسيطة جداً، فهم لا يستطيعون جلب أيد عاملة إلى معاملهم، ولا هم قادرون على تأمين وسائل نقل للعمال وحتى لأنفسهم، وتعد المدينة الصناعية بعيدة عليهم جداً، بسبب صعوبات المواصلات إلى المدينة، والوقت الطويل الذي تستغرقه للوصول إليها، وتكلفتها، مما يضطر العديد من عمالي تلك المعامل إلى الاستعانة بالسيارات الخاصة على الطريق «أوتوستوب» للوصول إلى أقرب نقطة إلى المدينة.



أغلب أرباب العمل من الحرفيين باتوا يعملون بهامش ربح ضئيل جداً يؤمنون من خلاله معيشتهم فقط دون أية أرباح حقيقية

هذا سبب عزلي من اللجنة... ومكان الدستورية دمشق وليس جنيف



يأتي من طرفين؛ فالمتشددون ضمن النظام مستأثرون من هذا الطرح، والمتشددون ضمن المعارضة أيضاً، وهذه ليست المرة الأولى التي يستأثرون فيها هذان الطرفان بشكل متطابق وغريب من طروحات نقدها.

بالنسبة لأية انتخابات ستجري قبل تطبيق الحل السياسي، سواء في مناطق النظام أو في أية منطقة أخرى في سورية، فقد وضحتنا موقفنا من هذه المسألة مراراً، حتى حين جرت انتخابات 2014، لا معنى لانتخابات تجري خارج حل سياسي شامل، وبعد صدور 2254، موقفنا هو: لا معنى لأية انتخابات قبل تطبيق 2254، وقبل الدستور الجديد، أما بالنسبة للموقف من الأشخاص، فموقفنا هو أن الهدف من الشخصنة كان دائماً هو تعطيل الحل وتعقيده، فلنذهب لتطبيق 2254 كاملاً، والذي سيخلق الظروف المناسبة للسوريين ليختاروا من يريدون بشكل حر وديمقراطي ونزيه، وحينها لا خوف من رأي الشعب السوري وإرادته.

● وقعتم وثيقة تفاهم مع مجلس سورية الديمقراطية... هل دخلتم في تفاصيل توزيع الثروة وإدارة المنطقة ومصير ما يقارب 15 ألف مقاتل من قسد؟ كما تفضلت، هي وثيقة تفاهم، أي: إنها إعلان نوايا مشترك، ضمن هذه الوثيقة وضعنا نقاط التقاطع الأساسية بيننا كجهتين سياسيتين سورييتين، بالإضافة إلى بعض البنود العملية حول آليات العمل المشترك، لتنفيذ 2254، وللحفاظ على وحدة سورية، ومنع عزل أية منطقة من مناطق سورية خارج الحل، لأن من شأن ذلك أن يهدد الحل ككل.

بالنسبة للمقاتلين، فقد نص البند الخامس من المذكرة على وجوب الوصول إلى تفاهات بين السوريين ككل، بحيث يجري استيعابهم ضمن جيش سوري موحد، وهذا الأمر سينطبق في نهاية المطاف، ليس على مقاتلي قسد فقط، بل على كل المقاتلين السوريين غير المصنفين على قوائم الإرهاب.

مهمة سهلة نسبياً، البعض يقول: إن هذه مغامرة، ونحن نقول: هي مغامرة مدروسة، ومن يدعي أنه ثوري ويعمل للتغيير لا يمكنه أن يقوم بخطوات آمنة 100%، بالإضافة إلى ذلك، مجموع أعضاء اللجنة 150 شخصاً، و «نظرياً» فإن من يمكن أن يكونوا في موضع خطر هم النصف أو أقل، وتأمين حماية لهذا العدد ضمن مكان محدد هو مسألة ممكنة، وفوق ذلك، ألا يجب السؤال عن ملايين السوريين الموجودين في مناطق النظام؟ كيف يمكن حماية هؤلاء، على الأقل بالمعنى المعيشي، وحمايتهم من الكوارث المختلفة التي يعيشونها دون حل الأزمة، ودون تطبيق 2254؟ ألا يستحق هؤلاء أن نقوم بمغامرة؟ ومغامرة محسوبة وأمنة نسبياً؟

● هل ما زالت منصة موسكو تعتقد بأهمية اللجنة الدستورية؟ نعم، لا نزال نعتقد بأهميتها كمفتاح لتنفيذ القرار 2254، فللجنة وظيفتان: وظيفة مفتاح للحل، ووظيفة كتابة دستور جديد لن تتحقق ضمن الظروف الحالية، والتجربة أثبتت أن اللجنة ستبقى تدور في مكانها ما لم تجر المباشرة بتنفيذ بقية مفردات القرار 2254 بالتوازي، والذين يسعون إلى نفس اللجنة ككل بحجة أنها لم تقدم النتائج المطلوبة، يسعون عبر ذلك إلى نفس النتائج نفسها، وأيضاً في الطرف المقابل من يسعون إلى تأييد عمل اللجنة، يريدون أيضاً نفس القرار ونفس الحل، اللجنة يجب أن تستمر، ولكن يجب أن يتم بالتوازي العمل على المفردات الأخرى ضمن القرار، وعلى رأسها مسألة جسم الحكم الانتقالي.

● ثمة موقف قد يساء فهمه حول الاكتفاء بولايين لرئيس الجمهورية طرحه سابقاً رئيس منصة موسكو الدكتور قدري جميل خلال مؤتمره الصحفي.. وهل سيسمح للأسد بالمشاركة في الانتخابات باعتبارنا أمام دستور جديد؟ الحقيقة، أن «إساءة الفهم» و«الاستياء»

أجرى موقع ملفات سورية لقاءً مع أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو منصة موسكو في اللجنة الدستورية السورية، مهدي دليقان، تناول فيه الإجراء الذي اتخذ بحق منصة موسكو في اللجنة وأسبابه، بالإضافة إلى تثبيت رأي المنصة بضرورة نقل أعمال اللجنة إلى دمشق، وفيما يلي ننشر قسماً من الحوار «الموجود كاملاً على موقع قاسيون».

■ ملفات سورية- حوار جلال سيريس

باللجنة إلى عمل مستمر، وليس اسبوعاً كل ثلاثة أشهر كما هو الوضع الآن، كما أن وجود اللجنة في دمشق، يعني اعترافاً متبادلاً ملموساً من الأطراف المشاركة، ولا يعود هنالك معنى، ولا إمكانية للحديث عن «وفد وطني» و«وفد نظام تركي» أو ما شابه من التسميات، والعجيب في هذه المسألة أن رفض مقترح النقل أو عدم التجاوب معه، لم يكن من طرف القسم المتشدد من المعارضة فقط، بل ومن النظام أيضاً، بالإضافة إلى أن وجود اللجنة في دمشق، يضع حداً نهائياً لطريقة التعامل مع اللجنة على أنها «لعبة سياسية» تجري خارج البلاد، ولا علاقة لها بما يجري على أرض الواقع، ووجودها في دمشق، سيمثل تمريناً أولياً ضرورياً للمضي في تنفيذ كامل للقرار 2254، الذي ينص على تشكيل جسم حكم انتقالي من النظام والمعارضة، والدستور السوري يجب أن يكتب في سورية وليس في جنيف، وسورية التي كتبت أول دستور في المنطقة العربية، وساعدت 6 دول عربية في كتابة دساتيرها، سيكون معيلاً بحقنا كأعضاء لجنة دستورية أن نقبل بأن يكتب دستور بلادنا خارجها...

● ما هي الضمانات التي يمكن أن تقدم للمعارضة وتحميهم من الاعتقال فور وصولهم إلى سورية؟ نقل الأعمال إلى دمشق مشروط كما وضحت في مداخلتي في حينه بتوفير كافة الضمانات اللازمة لحماية الأعضاء عبر الأمم المتحدة، وبالمعنى الملموس يمكن لثلاثي أستانا، وخاصة روسيا، أن تؤمن هذه الضمانات، وبوجود الأعضاء في مكان محدد بشكل دائم، ستكون مهمة حمايتهم وضمان أمنهم

● هل يمكن توضيح سبب استبعادك من اللجنة الدستورية، ومن كان المسؤول عن ذلك؟

خلال الاجتماع الأول للجنة الدستورية نهاية تشرين الأول العام الماضي، قدمت ضمن مداخلتي اقتراحاً بنقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، مع تقديم كل الضمانات اللازمة من الأمم المتحدة للأعضاء، بعد انتهاء الاجتماع، عقد اجتماع لهيئة التفاوض، ولم يجر نقاش مداخلتي إطلاقاً، وفي صباح اليوم التالي لنهاية اجتماع الهيئة تفاجأنا بصور قرار بقسلي من هيئة التفاوض، دون أن يتم التصويت عليه، وفق القواعد المتبعة، ولا حتى ضمن النسبة المتبعة للتصويت، وجرى خداع الأمم المتحدة بأن القرار يتضمن فصلي من اللجنة، رغم أنه لا يقول ذلك، والمسؤول عن ذلك بشكل واضح هو كتلة الائتلاف.

● هل ممكن أن تحدثنا عن رؤيتك لعقد اجتماعات اللجنة الدستورية في مدينة دمشق؟ «الإيجابيات» أولاً: أريد أن أوضح أن هذا الموقف ليس موقعي الشخصي فقط، بل هو موقف الجهة السياسية التي أمثلها، أي: موقف منصة موسكو للمعارضة السورية، ولذا نعتبر أن القرار المتخذ في الهيئة هو قرار ضدنا كجهة سياسية. ثانياً: يمكن أن أكتف موقفنا من نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق بالنقاط التالية:

● وجود اللجنة في دمشق، بشكل مستمر ودائم، سيلغي كل الحجج التعطيلية التي رباها خلال العام الماضي، ويحول العمل

د. جميل: المتشددون منفصلون عن الواقع



استضافت وكالة روسيا اليوم مؤتمراً صحفياً للدكتور فديري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية يوم الاثنين 7/12/2020. وفيما يلي النص الكامل للمؤتمر:

نتيجة «الرابعة»

تحديد موعد «الخامسة»!

«عندما وجهت لي إدارة المركز الصحفي الدعوة لهذا النشاط، ترددت كثيراً في قبوله لأنني لم أكن أعلم ما الذي يجب أن أقوله حول نتائج الجولة الرابعة من محادثات جنيف، لماذا؟ لأن النتيجة الوحيدة للجولة الرابعة هي تحديد موعد الجولة الخامسة ولا شيء غير هذا. أي: إن اللجنة الدستورية المصغرة ما زالت تدور في مكانها، وأنتم تعلمون جميعاً أنه منذ مؤتمر سوتشي الذي اتخذ قراراً بإنشائها مضى عامان طويلاً حتى تشكلت. وبعد تشكلها عقدت أربع جولات خلال عام، ولم يتحقق فيها أي تقدم يذكر.

أكرر: القرار الوحيد الذي يمكن اعتباره مفيداً، هو قرار تحديد الجولة الخامسة الذي أعلنه السيد بيدرسن في نهاية الجولة الرابعة على أن تعقد الجولة الخامسة في نهاية الشهر الأول في عام 2021. السؤال: ما الذي يمكن قوله عن هذا الوضع؟ لعلمكم فإن منصة موسكو التي أقر بوجودها القرار الدولي لمجلس الأمن

2254، محرومة من حضور جلسات اللجنة الدستورية المصغرة منذ الجلسة الثانية، بسبب قرار ظالم وغير قانوني اتخذته هيئة التفاوض بتأثير من هيمنة الائتلاف عليها، هذا القرار مفعوله سار حتى الآن، وتم أخذه بأكثرية غير قانونية من الأصوات. بالمناسبة القرار هو تجميد عضوية أحد رفاقنا، مهند دليقان، في هيئة التفاوض، ولم يكن هناك قرار بإبعاده عن اللجنة الدستورية، ولكن تم خداع الأمم المتحدة، وإخبارها أنه أبعده، ولم يكن هناك قرار من هذا النوع...

ماذا يمكن أن نقول؟ نحن المبعدين؟ لماذا أبعده مهند دليقان من الجلسة الثانية؟ لسبب بسيط، لأنه اقترح نقل أعمال اللجنة إلى دمشق. وكما تثبت الأحداث فإن دوران اللجنة في مكانها في جنيف أحد أسبابه أن عملها لا يجري في دمشق، لأنه لو كان يجري في دمشق لما كانت هذه المماطلة وهذا التسويف، وبنهاية المطاف أعتقد أن هذا الأمر سيتحقق، وسيكون أحد الحلول الناجعة لتأمين فعالية عمل اللجنة الدستورية.

انفصال عن الواقع

نتائج الجولة الرابعة تثبت أن المعارضة والنظام منفصلان عن الواقع، هناك شعب في سورية يعاني من كارثة عامة - شاملة - إنسانية - اقتصادية - اجتماعية - سياسية هذه الكارثة تتسارع، وإذا أردنا أن نقيس سرعة الكارثة بسرعة عمل اللجنة الدستورية، يمكن أن تأتي بمثل الأرنب والسلحفاة. اللجنة الدستورية تسير بسرعة السلحفاة، والكارثة بمختلف جوانبها تسير بسرعة كبيرة، والترياق الوحيد لإيقاف الكارثة هو تطبيق القرار الدولي 2254، الذي تشكل اللجنة الدستورية أحد جوانبه الهامة، والتي قلنا عنها سابقاً: إنها المفتاح، هي مجرد مفتاح، والذي بمجرد أن يوضع في القفل يمكن أن يفتح العقدة كلها، وأن يبدأ عملياً تخفيف الكارثة وصولاً إلى إلزتها. لذلك من يقوم الآن بالمماطلة والتسويف يعرقل حل الكارثة الشاملة التي تعاني منها البلاد، وهو يتحمل ذنب ذلك أمام جميع الشعب السوري.

خطورة استمرار الكارثة

استمرار الكارثة خطير للأسباب التالية:

1- هناك تقسيم أمر واقع في البلاد، عملياً إلى ثلاث مناطق: مناطق سيطرة النظام ومناطق شمال شرق سورية وإدلب. استمرار هذا الأمر الواقع لفترة طويلة خطير لأنه سيثبت، وتثبيتته يعني تحويل التقسيم إلى أمر واقع، ولو غير معترف به من قبل أحد لا من قبل السوريين ولا من قبل المجتمع الدولي. ولكن الواقع هو واقع يجب تجاوزه بسرعة كبيرة من أجل عدم تثبيتته، وحدة البلاد تهددها التدخلات الخارجية المختلفة وخاصة غير الشرعية وأقصد هنا تحديداً الأمريكية والتركية و«الإسرائيلية» على رأسها. «إسرائيل» أيضاً تحتل جزءاً من أراضي البلاد منذ عام 1967 وهي عامل أساسي من عوامل الأزمة السورية، والذي نريده عند تحقيق القرار الدولي 2254 إنهاء جميع التدخلات العسكرية، بعد إنهاء التدخلات غير الشرعية لن يكون هناك حاجة أيضاً لأي تدخل عسكري حتى روسي أو إيراني. لذلك فإن أخذ الشعب حقّه بتقرير مصيره يعني إنهاء كل التدخلات الخارجية وخاصة العسكرية منها.

2- يعيش الشعب السوري اليوم بوضع لا يحسد عليه؛ نصفه خارج مكان إقامته داخل البلاد أو خارج البلاد، عقد منذ فترة مؤتمر من أجل عودة اللاجئين من أماكن تواجدهم، وهذا أمر حسن ونوايا جيدة، ولكن أعتقد أن المهمة الحقيقية اليوم هي إيقاف نزيف الهجرة من الداخل إلى الخارج، لأن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية يؤدي عملياً إلى استمرار نزيف السوريين من الداخل إلى الخارج.

اليوم، وأنا أت إلى هذا المؤتمر الصحفي، تأكدت أن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار وصل لحواف الـ 3000 ليرة، بينما الأجور بقيت على حالها والحكومة تعد وتوعد بأنها لن ترفع الأجور في

هذه المرحلة، وهذا أمر خطير لأن تدهور سعر صرف الليرة يؤثر على أسعار جميع المنتجات، وخاصة الحياتية التي يعيش على أساسها الشعب السوري، لذلك الخطر الحقيقي والإجراء الفعلي الواقعي الذي يجب اتخاذه هو إيقاف التدهور الاقتصادي لمنع الهجرة - لإيقاف الهجرة من الداخل إلى الخارج. أعتقد بأن هذه هي المهمة الواقعية التي يجب أن ينصب عليها الاهتمام من قبل الحكومة السورية، ومن قبل المجتمع الدولي. مهمة عودة اللاجئين جيدة، ولكن الأهم اليوم، هو إبقاء السوريين الموجودين في أماكنهم.

السكتة القلبية في الاقتصاد

إن استمرار التدخل الخارجي يمنع حل هذه القضية، إذا أمامنا خطران: -أ- الذي يهدد وحدة البلاد. -ب- تدهور الأوضاع الاقتصادية بالفترة الأخيرة. كنت قد حذرت في عام 2013 وكنت في موقع مسؤول، على شاشة التلفزيون السوري، ولم يلق تحذيري رداً إيجابياً عند البعض، حذرت بأن الاقتصاد إذا استمر عدم الاقتراب من الحل السياسي سيصاب بسكتة قلبية، نحن الآن أمام أعراض أزمة قلبية حقيقية في الاقتصاد السوري، وهذه الأزمة إن لم تتم معالجتها في غرفة الإنعاش المركز، والتي هي القرار 2254 لا يمكن إيقاف السكتة القلبية.

الاقتصاد السوري يعاني اليوم من تباطؤ في دوران الدم في شرايينه - تسريع الدم في هذه الشرايين وإعادة الحياة الكاملة إلى الجسم تتطلب أوضاعاً طبيعية، هذه الأوضاع لا يمكن تحقيقها دون القرار 2254، الذي هو في جوهره إعطاء حق تقرير المصير للشعب السوري بيده. البعض يمكن أن يستغرب ويسألني: أليس هذا تدخلاً خارجياً؟ أعتقد أن هدف القرار 2254 هو إيقاف التدخل الخارجي، وعند إيقاف التدخل الخارجي

المهمة الحقيقية اليوم هي إيقاف نزيف الهجرة من الداخل إلى الخارج لأن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية يؤدي عملياً إلى استمرار نزيف السوريين من الداخل إلى الخارج

وسنقدم اقتراحات ملموسة للدستور الجديد



منطقة، وإذا أضفنا المدن يمكن أن تصبح 100 منطقة، والـ 100 منطقة بحاجة لمجالس شعب مصغرة تمارس السلطة الحقيقية على الأجهزة التنفيذية. سلطة الشعب يجب أن تظهر ويجب أن تتحقق على الأرض. اللاذقية بحاجة لسلطة الشعب عبر الإدارة الذاتية للشعب نفسه، طرطوس بحاجة لإدارة من هذا النوع، حمص - حماة - دمشق - حلب - جميع المحافظات السورية بحاجة لنظام إداري جديد يربط بشكل جدلي المركزية باللامركزية، أي: يربط المركز والأطراف، ويجب أن نفهم بأن المركزية واللامركزية هما مفهوم واحد مترابط، أي: إنه إذا زال المركز فلا معنى للمناطق والأطراف، وإذا لم تمارس الأطراف صلاحياتها المطلوبة فلا معنى لوجود المركز كله، كما أثبتت الحياة خلال الفترة الماضية.

لنظام جديد من علاقة المركز مع المناطق، حين نقول لا مركزية، البعض يظن أننا ننطق بكفر، بينما المقصود هو لا مركزية تقوي المركز، لأن لا مركزية دون مركز تعني أنه ليس هناك بلاد، ولكن مركز من دون لا مركزية يعني أنه ليس هناك شعب. لذلك نحن نريد الحفاظ على البلاد وعلى الشعب، وأنا في إحدى الكلمات الأخيرة قلت: إن الناس في سورية بحاجة إلى سلطة الشعب التي يجب أن تعبر عنها الإدارات الذاتية - المحلية، سموها كما تريدون، المهم أن تعبر عن إرادة الشعب وتتفق على التسمية لاحقاً. وسورية بحاجة لنظام من هذا النوع، ليس فقط في الشمال الشرقي، وليس فقط في درعا والسويداء، وليس فقط في إدلب كما قلت سابقاً، وإنما في جميع المناطق السورية. سورية حسب التقسيم الإداري الحالي خارج المدن 63

مجلس الشعب يجب أن يكون مراقباً مباشراً، ويعطي الثقة أيضاً للحكومة، والحكومة يجب أن تكون مسؤولة أمام مجلس الشعب أيضاً، رغم أن الرئيس يلعب دوراً أساسياً في تشكيلها.

إلى جانب ذلك سنقترح تخفيض فترة الولاية الرئاسية من سبع سنوات، ولا اعتقد أن هناك دولاً في العالم إلا دولة واحدة فترة الرئاسة فيها سبع سنوات، ونناقش حول موضوع كم هي عدد السنوات المطلوبة، ست - خمس - أربع... موضع نقاش. لا نريد أن نفرض رأياً على أحد، ولكن اعتقد عبر التوافق السوري يمكن أن نصل إلى اتفاق.

ثالثاً: حول الرئيس، يجب الالتزام بموضوع الدوريتين اللتين هما نص دستوري في الدستور الحالي، أي رئيس يجب ألا يمارس صلاحياته أكثر من دورتين. هناك استثناء في الدستور الروسي، مثلاً أنه لا يجوز ممارسة صلاحيات لأكثر من دورتين متتاليتين، أي: إنه إذا جرى انقطاع بعد دورتين يمكن أن يعود الرئيس إلى ممارسة صلاحياته «منعش ومنشوف ومنناقش حول الموضوع».

ولكن موضوع الدوريتين موضوع هام وينص عليه الدستور الحالي، ويجب تثبيته في الدستور القادم بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض.

رابعاً: سنقترح نظاماً انتخابياً ينص عليه الدستور الجديد. في كتابي الذي صدر مؤخراً قلت: إن «قانون الانتخابات الحالي قد شل الحركة السياسية في البلاد، ما جعل سورية بحاجة لقانون انتخاب جديد عصري، يتساوى أمامه جميع المواطنين وتكون فيه البلاد دائرة انتخابية واحدة على قاعدة النسبية، ويمنع قوى المال وجهاز الدولة من التأثير على العملية الانتخابية إلا بحدود القانون». هذا ما اقترحنه وسنصر عليه وسنحاول إقناع الآخرين به، ونحن جاهزون للتوافق حول هذا الموضوع.

المركزية واللامركزية

خامساً: نحن مصرّون على أن البلاد بحاجة

تنتفتح الاتفاق كاملة للشعب السوري بأن يقرر ما يجب أن يقوم به. هذان الخطران يجب إيقافهما. وحدة البلاد يهددها التدخل الخارجي، ووضع العباد تهدد الأوضاع القائمة بكافة جوانبها.

ما هي الحلول المستعجلة؟

أعتقد أنه يجب أن تسير اللجنة الدستورية بشكل جدي وبسرعة كافية إلى الأمام. في الجولة القادمة، يجب أن تتخذ قرارات واضحة ملموسة حول التعديلات الدستورية التي يجب أن يخرج منها بنهاية المطاف دستور جديد يقرر الشعب السوري موافقته عليه. إذا للجنة الدستورية هي المفتاح، وتبقى كل العملية السياسية حسب قرار مجلس الأمن هي الهدف، ولكن دون هذا المفتاح لا يمكن السير حالياً نحو الهدف. تطبيق القرار 2254 يقتضي البدء الجدي في عمل اللجنة الدستورية. هناك البعض من الطرفين طرف لا يريد الحل موجود في أوساط النظام، ويريد أن يطول عمل اللجنة الدستورية إلى ما لا نهاية، وطرف عند المعارضة يريد نسف القرار 2254 عبر التعطيل في اللجنة الدستورية. لذلك تطبيق القرار 2254 يعني: إنهاء التدخلات الخارجية، وفتح الطريق للشعب السوري لكي يقرر مصيره.

سنقدم اقتراحات...

نحن في منصة موسكو، وقبل الجولة القادمة، سنوجه إلى الأمم المتحدة عبر السيد بيدرسن، الممثل الخاص للأمين العام، برسالة واضحة تطلب أولاً: المساعدة على عدم السماح بالمماثلة في عمل اللجنة الدستورية، والذهاب باتجاه تحقيق نتائج ملموسة.

وسنقترح ثانياً: تعديلات ملموسة على الدستور. الاتجاه الأول للتعديل: هو تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية والحكومة ومجلس الشعب. نحن مع نظام رئاسي، ولكن لسنا مع نظام رئاسي مضاعف، نريد نظاماً رئاسياً مخففاً يعطي صلاحيات للحكومة، ويعطي صلاحيات لمجلس الشعب. مجلس الشعب حسب الدستور الحالي حتى الآن ليس لديه صلاحية إعطاء الثقة للحكومة.

التوافق ضرورة لا مفر منها

المهم، أن العملية التي يجب أن تجري هي عملية كلية لها جوانب مختلفة، ويجب أن تسير عبر التوافق بين السوريين، يجب أن ننتهي من عقلية فرض الرأي على الرأي الآخر، أو عدم قبول الرأي الآخر. يجب أن نجد المساحة الكافية من الرأي والآراء الأخرى للوصول إلى توافقات، هذا الفن يجب علينا تعلمه بسرعة، وإلا لن نستطيع إخراج البلاد من الكارثة التي تعيشها حالياً.

إذ، كلمة السر اليوم، هي إخراج الشعب السوري من أزمتته عبر توافق جميع المكونات الوطنية وتنازلها عن مصالحها السياسية الضيقة والحزبية الضيقة، وبذلك يمكن أن نخطو إلى الأمام، ونأمل أن تأتي الجولة الخامسة بنتائج ملموسة عملية ولو صغيرة في صياغة الدستور، وبذلك نكون قد حققنا اختراقاً جيداً ولملوساً بهذا الاتجاه لمصلحة الشعب السوري.



مشروع القانون الأمريكي الجديد... وصندوق الحاوي!



قدم عضو الكونغرس الأمريكي جو ويلسون من ساوث كارولينا يوم الخميس 10 كانون الأول 2020 مشروع قانون جديد تحت اسم «أوقفوا القتل في سورية»، والذي يشبه ما يسمى بـ «قانون قيصر»، ولكن محقون بجرعة عالية من المنشطات...

■ ريم عيسى

يبدو مشروع القانون المقترح كصندوق الحاوي الذي يتم فيه إلقاء أي شيء وكل شيء، على أمل أن يباع منه شيء ما. أيضاً، مع تقديم مشروع القانون على عتبة انتهاء صلاحية الإدارة الحالية، ومع حضور أعضاء الكونغرس المنتخبين حديثاً بعد رأس السنة الجديدة، فمن غير المرجح أن يتم تمريره في أي وقت قريب، هذا إن تم تمريره. ومع ذلك، من المفيد التركيز على أجزاء مما هو مقترح فيه، لأنه يعبر بوضوح كبير عن السياسة الفعلية للولايات المتحدة اتجاه سورية.

سلطت «قاسيون» الضوء على بعض النقاط الرئيسية لمشروع القانون المقترح في مقال بعنوان: «مشروع القانون الأمريكي الجديد حول سورية... «برعاية إسرائيل»». من بين تلك النقاط من المفيد التذكير: أن جو ويلسون الذي قدم مقترح القانون، هو نفسه الذي قدم سابقاً مسودة القانون الذي يعترف بسيادة الاحتلال الصهيوني على الجولان السوري المحتل... لأن من شأن ذلك أن يستيق موجة التأييد التي سيتلقاها المشروع بين الحثالة من متشدي المعارضة السورية.

ويمكن أن نضيف هنا النقاط التالية:

- لا توجد إشارة جهرية إلى حل سياسي، مع عدم وجود أي ذكر على الإطلاق لقرار مجلس الأمن رقم 2254. وفي الواقع، ينص مشروع القانون بشكل أساسي على أن اللجنة الدستورية لا طائل من ورائها، وأن أية مفاوضات بما في ذلك اللجنة الدستورية يجب أن تسبقها شروط معينة «وبالتالي، وضع شروط مسبقة للمشروع في العملية السياسية»؛

- توسيع أسس فرض العقوبات لتشمل

مسؤولي الحكومات التي قامت بتطبيع العلاقات مع النظام أو قد تفكر في تطبيقها، مع التركيز بشكل خاص على الدول العربية «من المحتمل أن يكون هذا مرتبطاً بالجهود الأمريكية في المنطقة للتطبيع مع «إسرائيل»»؛

- دعوات متجددة لإنشاء منطقة حظر طيران «أي: محاولة إعادة الأزمة نحو التسليح والعنف بشكل كبير بما يرضي المتشدين في الطرفين السوريين»؛

- العودة لشعار «الإسقاط» بوصفه طريق تحقيق انتقال في سورية «وبالتالي، حقن منشطات في أورددة المتشدين في المعارضة، الذين ما زالوا يستخدمون شعار «إسقاط النظام» لعرقلة التقدم في العملية السياسية».

- رفض العمل مع روسيا لحل الأزمة في سورية، «وهذا غير منطقي على الإطلاق، ومنفصل عن الواقع لدرجة تثير السخرية، ولكن في الحقيقة هو دفع إضافي باتجاه عرقلة إمكانات الحل»؛

- تقييم برامج الأمم المتحدة في سورية الممولة كلياً أو جزئياً من الولايات المتحدة، واستناداً إلى التقييم المفترض، حجب المساهمة الأمريكية وإعادة توجيهها إلى برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في سورية «وبشكل محدد جغرافياً، بحيث تكون «المساعدات الإنسانية» المفترضة، أداة سياسية فعالة في مشروع التقسيم»؛

- تعزيز التجارة مع المنطقة الاقتصادية لـ «سورية الحرة»، والتي يتم تعريفها على أنها مناطق لا يسيطر عليها النظام أو إيران أو روسيا أو المنظمات المصنفة على أنها إرهابية، مثل: داعش أو هيئة تحرير الشام. حيث ينص المشروع على تعزيز التجارة بين هذه المناطق والولايات المتحدة وحلفائها

في المنطقة، وسيتم إعفاء المواد/ المنتجات منها من رسوم الاستيراد إلى الولايات المتحدة وسيتم استثناءها من أية عقوبات مفروضة على سورية، بالتوازي مع التشديد على قطع أي تواصل اقتصادي بين «سورية الحرة» و«سورية غير الحرة».. كل ذلك يعني شيئاً واحداً: الدفع نحو التقسيم عبر الأدوات الاقتصادية والسياسية، وعبر طريقة توزيع العقوبات بشكل خاص.

ليس هنالك ما يدعو إلى الدهشة

لا شيء مما ورد أعلاه يثير الدهشة، لأنه يتفق مع سياسة الولايات المتحدة في سورية، التي رأيناها في الممارسة العملية على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي الواقع، مع هدفين رئيسيين للسياسة المذكورة أوضحهما تماماً جيمس جيفري، الذي ترك منصبه كمبعوث أمريكي إلى سورية مؤخراً. قال جيفري سابقاً، وبوقاحة شديدة: إن وظيفته كانت جعل سورية «مستنقعا»، وبعد ترك منصبه أعلن أن «الجمود هو الاستقرار» في سورية. يتضح من عناصر مشروع القانون المقترح أن هاتين الفكرتين ما زالتا تشكّلان جوهر السياسة الأمريكية في سورية. ويتضح أيضاً، أن غاية العقوبات المتتالية، بما فيها قيصر، هي الوصول بالسوريين ككل إلى حالة من الإنهاك الشديد، بالتوازي مع تكريس الفوارق والتباينات بين مناطق السيطرة، بحيث يصبح تشديد ورفع العقوبات، بشكل انتقائي، أداة سياسية فعالة في عملية التقسيم...

أيادٍ سورية أئمة

عادة ما تكون العقوبات الغربية على سورية، ولا سيما تلك التي فرضتها الولايات المتحدة، بما في ذلك أحدث مشروع قانون تم تقديمه لتشديد العقوبات الأمريكية، مصحوبة بموجات من الهتاف والثناء من قبل بعض

السوريين، بما في ذلك شخصيات من متشدي المعارضة. أسوأ من ذلك، هم أولئك الذين يطالبون علناً بتكثيف العقوبات، والتي تؤثر الآن بشكل واضح على سبل عيش غالبية السوريين. كما يدفع مشروع القانون الأخير هذا، بشكل صارخ لإحياء عسكرة الأزمة وتكريس تقسيم سورية. ومع ذلك، يستمر هؤلاء في تشجيع مثل هذه السياسات ويطالبون بالمزيد.

يذهب البعض، ولا سيما بعض السوريين في الولايات المتحدة أو الذين لديهم علاقات واتصالات مع المسؤولين الأمريكيين، إلى أبعد من ذلك للضغط الفعلي من أجل استمرار هذه الإجراءات وتصعيدها أكثر فأكثر. إن كلاً من المنظمات التالية: «المنظمة السورية للطوارئ» والمجلس السوري الأمريكي «SAC» ومنظمة «كيلا باك»، ومنظمة «مواطنون من أجل أميركا آمنة»، هي منظمات تضم أمريكيين من أصول سورية، وقد قامت بالضغط من أجل الكثير من السياسات الأمريكية اتجاه سورية والاحتفاء بها. بالنسبة لمشروع القانون الأخير، أصدرت منظمة «المنظمة السورية للطوارئ» بياناً تفأخرت فيه بدعمها واشتركتها في العمل على وضع مشروع القانون. بناءً على هذا البيان وغيره، عمل العديد من السوريين عن كثب مع أعضاء الكونغرس بشأن مشروع القانون...

ليست هذه هي المنظمات الوحيدة، بل هنالك منظمات وأسماء أخرى لن يطول الوقت حتى تنكشف كاملة... المهم في المسألة هو أن أي سوري ساهم بدعم مشروع قانون من هذا النوع أو أي مشروع أو مبادرة ضد الحل السياسي ضد 2254 بشكل واضح وعلني، بل ومع تقسيم سورية وزيادة معاناته الشعب السوري، ينبغي استبعاده من أي فعالية لها علاقة بالحل السياسي السوري بما في ذلك اللجنة الدستورية، بل ومن العمل في الشأن السوري العام، الآن ولاحقاً...

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول على الصفحات العامة والخاصة، عما يعانيه المواطن في حياته اليومية، يقول البوست:

● «سوري راح عند الدكتور قاله: حاسس حالي قرقان وزهقان.. شو بيكون معي؟؟ قاله: بيكون معك حق!».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة والذي يقول: «المؤسسة العامة للإسكان تعلن عن تخصيص عدد من المساكن في محافظات ريف دمشق وحلب واللاذقية وطرطوس وحمص وحماة والسويداء في مشاريع السكن الشبائي، والسكن العمالي، والادخار السكني، والبرنامج الحكومي، والسكن البديل و«شاغلي المخالفات في حلب»، علق البعض بالتالي:

● «اللي مسجل عالسكن الشبائي بالقيطرة شو صار فيه».

● «بدنا ينزلو القوائم الاسمية ومواعيد جلسات التخصيص عالموقع».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة والذي يقول: «تواصل المؤسسة السورية للتجارة استرجار الحمضيات من الفلاحين مباشرة في مزارعهم في محافظة اللاذقية وتسويقها في صالاتها ومنافذ البيع الخاصة»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «كيلو الكرنيتينا ب 1000 ل.س شكرا لجهودكم».

● «بربكم حاج تضككو علينا شو انتو ما شايفين الأسعار بالسوق ولا ما شايفين الأسعار بالمؤسسات حاج ضحك عالعام».

● «إي عم يشترو الكيلو 150 ويبيعه 600».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة والذي يقول: «تعمل مديرية زراعة اللاذقية على إنجاح خطة زراعة القمح المقررة ب 2900 هكتار مع تأمين مستلزمات الزراعة بالتعاون مع المحافظة، عبر توفير المازوت الزراعي للراغبين بزراعة القمح، والسماح من المصارف الزراعية بعد توزيع الأقماع اللازمة من مؤسسة إكثار البذار»، علق البعض بالتالي:

● «ما توزع عنا ولا حبة للزراعة ولا سماد ولا مازوت».

● «شاطرين بالحكي وبين السما بأية محافظة؟»

حول نفي وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ما يتم تناوله على بعض صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي حول رفع سعر مادة البنزين، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «خلص مدام نفى الخبر أصبح رح يرتفع السعر».

● «من الصادق غدا المي تكذب الغطاس».

● «قبل رفع السعر المرة الماضية على ما أذكر طلع نفس المسلسل».

حول الخبر الذي يتحدث عن تصدير المنتجات السورية إلى أسواق «الصومال وجيبوتي وأثيوبيا»، علق البعض بالتالي:

● «أحسن من كل عالعكي وفرو الكهربي والغاز والتدفئة ببعدين الواحد بفكر يصدر الفائض يلي عنديو».

● «خلق عم تفكرو التصدير للدول الإفريقية والشعب عيش ع زبالة».

حول إعلان مؤسسة التجارة الخارجية عن بيع بعض السيارات بالمزاد العلني، ووضعها لبعض الصور عنها، والتي أظهرت أن بعضها حديث، علق البعض بالتالي:

● «سؤال.. كيف فانت هالسيارات عالبلد ومين يلي فوتها؟ أكيد اسمو وسمنكو وكينيتو كانوا ببسحولو يفوت هيك سيارات... وانعمل هالمزاد مشان يشرعنولو دخول هيك سيارات وتأخذ الصفة النظامية.. والله فعلا غابة».

● «مو على أساس البلد محاصرة والاستيراد واقف يعني مو قمة المسخرة هل حكي».

● «غفوك يا الله سيارات موديل 2022 و2023 كيف هيك؟».

ونختم مع بوست تهكمي متداول عن الفساد المستشري دون حسيب أو رقيب، يقول البوست: «في سورية بس اسمو: اليوم العالمي لمكافحة الفساد».

وناقل الكفر ليس بكافر.

مواصلات دف الشوك شكلية وهي ليست استثناءً



رغم كل المعاناة التي يشكي منها القاطنون في منطقة دف الشوك من سوء الخدمات عامة، والتي سبق ذكرها في أعداد ماضية، من كهرباء ومياه وحفر في الطريق ووحل في الشتاء، فقد أضيفت إلى ذلك مشكلة المواصلات الكبيرة، التي تزايدت مؤخراً.

■ مراسل قاسيون

المشكلة المتمثلة بالمواصلات تزداد خطورة بالتزامن مع الخشية المشروعة من وباء كورونا، الذي يضرب البلاد، وخاصة في موجته الثانية.

فما هو حال المواصلات في هذه المنطقة؟

■ معاناة بعلم الجهات المعنية

في هذا الحي، الذي يقع في جنوب دمشق، ويعد من المساكن العشوائية الذي يتبع قسم منه لمدينة دمشق، وقسم منه لريف دمشق، يعاني أهله الأمرين في المواصلات، وخاصة في ساعات الصباح والنزول.

فإما أن يمشي المواطن مسافة كيلو متر على الأقل ليصل إلى شارع الزاهرة الجديدة، ليستقل أحد السرافيس، أو الباصات التي تنقله إلى قلب العاصمة، أو أن ينتظر طويلاً ليجد الـ «ميكروباص» الذي سيكلف فيه غالباً دون الحصول على مقعد فيه، والذي تتوقف وظيفته على السير بسرعة السلحفاة ليجمع المزيد من الركاب ويحشرهم فيه، متجاوزاً كل قوانين السير والسلامة، ويكون فيه الازدحام مزعجاً لدرجة عدم القدرة على الحراك، أو حتى النزول في المكان المقصود، ولا ننسى عرض الطريق الذي لا يتجاوز المترين والخصف، والأرصعة المشغولة التي تعطل المشاة وتعرضهم للخطر، عدا عن استئجار السائقين لجباة يسيئون التعامل مع الركاب بسوء أخلاقهم.

فكثير من المواطنين يفضل السير على الأقدام، إذا كان يقصد مكاناً قريباً لا يتجاوز الـ 4 كيلو متر، فبالنتيجة هي إرهاق الراكب الذي يقضي ركوبه واقفاً، ولم يوفر عليه من الوقت إلا خمس أو عشر دقائق في أحسن الأحوال!

أما في أوقات الصباح فالمعاناة تتضاعف، إذ يتعذر أن يجد الموظف، أو الطالب ما يوصله إلى مقصده في الوقت المناسب، فأكثر الميكروباصات العاملة على هذا الخط متعاقدة مع طلاب المدارس، ذهاباً وإياباً، فلا سبيل أمام المواطن إلا المسير على الأقدام مسافة تتعب قدميه وتؤخره عن عمله ممارساً رياضة المشي السريع!

وكل هذا يجري على مرأى وسماع المحافظة، وإدارة المرور.

■ مشكلة معممة

معاناة أهالي منطقة دف الشوك مع المواصلات ليست استثناءً، فهذه المعاناة من السهولة تعميمها على سائر خطوط المواصلات في مدينة دمشق وريفها دون استثناء.

فباصات النقل الداخلي في العاصمة لا تتحرك من مواقفها إلا بعد تحميل الحافلة أكثر من طاقتها، في ظل انتشار هذا الوباء القاتل، معرضة الركاب لخطر العدوى، وربما عمليات النشل والسرقة أيضاً!

أما الازدحام على سرافيس النقل فحدث بلا حرج، فقد تزايدت شدة الازدحام مؤخراً وبشكل كبير على كافة خطوط النقل، وخاصة في مراكز الانطلاق، حيث باتت الحشود المتجمعة بانتظار السرافيس بؤرة لنقل الأمراض، فكيف مع الخشية من الوباء المخيف؟! بالإضافة إلى ما تسببه هذه التجمعات أحياناً من مشاكل وخرافات بين المواطنين أثناء تدافعهم للحصول على موطن قدم في إحدى وسائل المواصلات، والتي تؤدي إلى تبادل السباب والمشاجرات في بعض الأحيان!

■ إجراءات غير كافية

على الرغم من الحديث عن الإجراءات

ملف الفساد في الرغيف التمويني..



اتحفا أحد رسمي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مؤخراً بتصريح لافت عن بيع الخبز كـ «علف»، في إشارة للمواطنين، في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن كشف بعض ملفات الفساد الكبيرة بمادة القمح، المادة الرئيسية في صناعة الرغيف، وكان غايته إبعاد الشبهات عن كبار الفاسدين المتلاعبين برغيف الخبز ومكوناته، وتجسير ذلك على المواطنين.

عاصي اسماعيل

فقد نقل عن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، عبر بعض وسائل الإعلام مؤخراً، قوله: إن «من يطالب بزيادة مخصصاته من الخبز هم فئة قليلة، وهدفهم بيعه علفاً»، وطبعاً الحديث هنا للرد على عدم كفاية المخصصات من الخبز بما يغطي الحاجة الفعلية للمواطنين، بعد تطبيق القرار الذي وضع سقفاً لعدد الربطات المخصصة لكل أسرة يومياً، بحسب تعداد أفرادها بموجب البطاقة الذكية، بالتوازي مع تخفيض وزن ربطة الخبز.

معاناة مستمرة وتهرب من المسؤولية

طالت معاناة المواطنين مع أزمة رغيف الخبز، التي لم يجد لها الرعيون أية حلول حتى تاريخه، لا على مستوى الكميات التي تؤمن كفاية الحاجة الفعلية منه، ولا على مستوى الجودة والمواصفة، ولا على مستوى شدة الازدحام على المخازن، بل على العكس فقد تزايدت المعاناة من خلال بعض القرارات الرسمية على المستويات السابقة كافة، وصولاً إلى تعزيز دور السوق السوداء على هذا الرغيف، من أجل تأمين حاجات الاستهلاك الفعلي منه.

الوزارة المعنية بحل أزمة الرغيف، وبدلاً من السعي الجدي إلى حلها، ما زالت تجير جزءاً

هاماً منها على المواطنين، بدلاً من البحث عن حل جذري ونهائي لهذه الأزمة المستمرة حتى تاريخه، ووضع حد لشبكات الفساد العاملة في عمق صناعة الرغيف، اعتباراً من مكونه الرئيس المتمثل بحبة القمح. فقد جرى - خلال السنين الماضية - تخفيض متتال على دعم الرغيف، تحت عنوان «إيصال الدعم لمستحقيه»، كان آخرها تخفيض وزن الربطة، مع وضع سقف لعدد المبيعة اليومية لكل أسرة، بحسب تعداد أفرادها عبر البطاقة الذكية، التي سرّدت المعلقات عن جدواها، وعملاً بحقيقته من وفر، لم يكن إلا على حساب الحاجات الفعلية للمواطنين، بما يؤمن كفايتهم الغذائية منه.

فقد أصبح رغيف الخبز التمويني «المدعوم» عنواناً رئيساً للامتنع الغذائي بالنسبة للغالبية من المواطنين الفقيرين، بعد أن تقلصت سلة الغذاء اليومي لهؤلاء إثر الارتفاعات الكبيرة على أسعار السلع الغذائية الأساسية، وغير الأساسية، ومع ذلك جرى تخفيض الكميات المخصصة منه لكل فرد رسمياً، مع المزيد من تخفيض الدعم عليه.

أما أن يقال عن مطالب بزيادة حصته من الرغيف «المدعوم» لتأمين كفايته مع أسرته منه بهذه الظروف، بأنهم «فئة قليلة، وهدفهم بيعه علفاً»، فهو ليس تعالياً على هؤلاء الفقيرين فقط، وليس تهرباً من المسؤولية تجاههم فحسب، بل تهمية رسمية عن يتاجر بهذا الرغيف ومكوناته من الفاسدين الكبار

وشبكاتهم العاملة في عمق صناعة الرغيف. وللمزيد من التعمية وخطط الأوراق تم نفي سوء وتردي مواصفات الرغيف التي تنفق العين، حيث بيّن معاون الوزير أنه: «بعد تخفيض وزن ربطة الخبز 200 غرام، تحسنت نوعية الخبز، وأصبح قريباً للسياحي». فعن أي خبز سياحي يتحدث معاون الحبيب هنا، فالخبز السياحي أصبح خارج المواصفة المعتمدة منذ زمن، وتجاوز السعر الرسمي أيضاً!

أما عن ربط التحسن بالنوعية بتخفيض الوزن، فهو الطامة الكبرى التي من المريب التغني بها، فمسؤولية الجودة والمواصفة من المفترض أنها لا علاقة لها لا بالكم ولا بالسعر، خاصة والحديث هنا يدور عن رغيف من المفترض أنه «مدعوم» حكومياً، وأي دعم؟!

بعض فضائح الفساد الكبير

على الطرف المقابل، وبرغم كل الحديث عن أهمية «النكاه»، الذي أصبح وسيلة جديدة مجيرة ضد مصلحة المواطنين بعد تطبيقه على رغيف الخبز «المدعوم»، فقد تم الكشف مؤخراً عن قضيتي فساد وسرقة محورها مادة القمح المستخدمة في صناعة الرغيف التمويني «المدعوم».

القضية الأولى: كانت في محافظة الحسكة، في مركز لتخزين الحبوب في ريف القامشلي، هو مركز «جرمز»، والحديث فيه دار عن مئات الأطنان من القمح، بين المهدور والمسرورق، بحدود 600 طن، والتي جرى توثيقها اعتباراً من تاريخ 2020/11/18.

وبحسب الصفحة الرسمية لمحافظة الحسكة بتاريخ 11/18: «اطلع السيد المحافظ خلال تجوله في المركز على سوء تخزين محصول القمح المستلم خلال العام 2019 وتشديد

الأكداس بشكل عشوائي، وعدم تغطيتها بشكل كامل، حيث استخدم لذلك غطاء قماشياً فقط دون وجود عازل مطري، مما أدى إلى تسرب مياه الأمطار إلى الأقماع وتعريضها للرطوبة والتلف مستقبلاً. كما لاحظ السيد المحافظ وجود كميات من أكياس القمح الجيد من أرضيات الأكدا، تم وضعها بجانب الأقماع التالفة التي تم التعاقد على بيعها للمتعهّد الخاص».

ومن الصفحة الرسمية لمحافظة الحسكة أيضاً بتاريخ 2020/12/1، ورد التالي: «حلقة جديدة من حلقات الفساد في ملف الحبوب تنكشف بكشف محتويات مستودع خربة عمو، لتظهر حجم الفساد الكبير والتهريب المنظم للقمح الجيد بتواطؤ من المعنيين في فرع الحبوب، ومراكز التخزين والمتعهّد، وتؤكد ما خلصت إليه زيارة السيد المحافظ لمركز التخزين في جرّمز وملاحظته وجود أكدا من القمح الجيد بجانب الأرضيات التالفة والمتعفنة التي يقوم بنقلها المتعهّد الخاص».

القضية الثانية: كان محورها سرقة مئات الأطنان من القمح المورد لصالح السورية للحبوب من إحدى السفن بتاريخ 2020/11/22، خلال عمليات التفريغ والنقل، وذلك بحسب ما أوردته صحيفة البعث، أما الإضاءة اللافتة فقد كانت حول نسب السماح بالنقص، مع الكثير من المالبسات التي أدت بالنتيجة إلى تسجيل نقص يصل إلى حدود 490 طناً من إجمالي الحمولة، مع تقاذف التهم والمسؤوليات عن عملية النقص والسرقة تلك، وقد أصبح الموضوع بعهدة الحكومة التي شكلت لجنة وزارية لهذه الغاية.

غيب من فيض

لعل ملابسات وحيثيات القضايا أعلاه توضح ما يشوب أليات العمل من ثغرات كبيرة

رغيف الخبز

التمويني عنوان رئيس للامتنع الغذائي بالنسبة للغالبية من الفقيرين بعد ان تقلصت سلة الغذاء اليومي لهؤلاء إثر الارتفاعات الكبيرة على أسعار السلع الغذائية

تعمية وتهرب من المسؤولية



والتصنيع. وبالتالي، فإن 5500 طن يومي من الدقيق، تحتاج إلى 6875 طن من القمح، وهي كمية الإنتاج من الخبز المدعوم المصنع تقريباً، بحسب الأرقام المبيّنة أعلاه.

فإذا كانت حصة الفرد بحسب معاون الوزير هي 75 غ من القمح يومياً، وبحال كان تعداد السوريين 18 مليون مواطن فقط، فإن الكمية المطلوبة يومياً من الخبز /القمح/ هي 13500 طن يومياً، أما وفقاً للكمية المقررة أعلاه، والبالغة 5500 طن دقيق، /6875/ طن قمح، فإنها بالكاد تكفي احتياجات 9 ملايين مواطن، وفقاً للكمية المخصصة البالغة 75 غ، أي: نصف تعداد المواطنين!

وبغض النظر عن إجراءات تخفيض الدعم المتتالي نتساءل: هل من الممكن اعتبار الرقم التقريبي أعلاه مؤشراً على نقص الكميات المصنعة من رغيف الخبز بما يلبي حاجات الاستهلاك الفعلي، وبالتالي على تكريس حال الاحتياج لهذه المادة، وهو ما تعجز عنه إمكانات استثمار «الذكاء» مهما كانت، وبالتالي زج الغالبية من الفقيرين نحو المزيد من الجوع والعوز، أو اللجوء للبدائل المتاحة عبر السوق السوداء، أو نحو الخبز السياحي؟!

الحسابات الإجمالية تؤكد

أما الطامة الكبرى فهي بالحسابات الكلية لمجمل الاحتياج المحلي من القمح سنوياً، فبحسب الأرقام أعلاه، فإن الكمية اللازمة سنوياً من القمح تبلغ 2,5 مليون طن تقريباً، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الكمية تلبي احتياجات 9 ملايين مواطن فقط كما سلف!

الرقم الكلي أعلاه ليس بعيداً عن التصريحات الرسمية، فبحسب وزير الزراعة فإن: «احتياج سورية من القمح اليوم مليوناً طن سنوياً لتأمين الخبز حسب عدد السكان الحالي المقيم في البلاد».

وبعيداً عن الخوض في كم الإنتاج المحلي من القمح، بعد الانخفاض الذي طرأ عليه خلال سني الحرب والأزمة، فإن حديث وزير الزراعة أعلاه ربما يؤكد أن الحسابات الرسمية لتعداد السكان هو 9 ملايين مواطن، وهو ما يتم العمل على تأمين احتياجه من القمح، وبالتالي من الخبز التمويني!

فهل هذه الحسابات دقيقة، أم لذر الرماد في العيون، وكل يغني على ليلاه من المسؤولين! وعن أي دعم مستمر يجري الحديث هنا، طالما تم استبعاد نصف المواطنين منه سلفاً؟!

إنتاج كيلو الخبز الواحد حالياً هي 580 ليرة سورية، وبالقرار الجديد تحدد سعر الكيلو بـ 75 ليرة سورية، ما يعني أن كل كيلو خبز مدعوم بحوالي 500 ليرة سورية».

وبالعودة إلى تصريح معاون، فاتحة الحديث، فقد أوضح استكمالاً أن: «كميات الخبز المباعة للمواطنين يتم تحديدها وفق مؤشرات المكتب المركزي للإحصاء، والتي تبين أن لكل مواطن 75 غرام قمح يومياً، مشيراً أنه: «وفقاً لمؤشرات المكتب المركزي للإحصاء توزع الوزارة الدقيق على المخازن حسب عدد السكان في كل منطقة».

ربما التفتيد للأرقام أعلاه يوضح بعض اللبس فيها. فبحسب بعض الدراسات، فإن كل طن واحد من الدقيق يحتاج إلى طحن 1,25 طن من القمح، وكل طن واحد من الدقيق ينتج 1,2 طن من خبز، أي: إن كل كيلو قمح ينتج كيلو خبز تقريباً بعد الطحن

من الممكن تجييرها بسهولة إلى المخازن، العامة والخاصة، بما يتوافق مع مخصصاتها اليومية، تتراوح بين 5-15 طن دقيق فقط، وما يمكن أن تهربه منها دون تصنيع، فإن الحديث عن عشرات الأطنان المضبوطة قد لا تكون من مخصصات الأفران المحدودة والمسقوفة يومياً، بل ربما كان مصدرها المطاحن نفسها، كذلك الأمر.

وبعيداً عن الغوص في الملباسات والحيثيات، فكمية 70 طناً من الدقيق المهرب مثلاً تبلغ أرباحها السوقية أكثر من 35 مليون ليرة، وذلك بحال كان الربح بكل 1 كغ 500 ليرة فقط، وكذلك هي الأرباح التقريبية لكل 1 كغ قمح مهرب أيضاً، أما الحديث عن أرباح الخبز المصنع عبر السوق السوداء، فهو بورصة مفتوحة مقترنة بدرجة الحاجة والاستغلال، وهي تتراوح بين 200-700 ليرة في كل ربطة خبز حالياً، ولكم أن تحسبوا أسعار تلك الكميات من الأطنان المنهوبة والمسروقة، قمحاً أو دقيقاً، أو من الرغبة التمويني المصنع، في السوق السوداء، وحصة الشبكات العاملة فساداً بعمقها من كل منها، يومياً وشهرياً وسنوياً، والتي تقدر بمئات الملايين من الليرات السورية، ناهيك عن الفروقات السعرية في صفقات الاستيراد، وهنا يكون الحديث عن الملايين من الدولارات.

تكريس العوز بالأرقام

في حديث سابق لمدير عام السورية للمخابز عبر إحدى الصحف المحلية، عند تطبيق تخفيض وزن الربطة، ووضع سقف لعدد الربطات لكل أسرة، قال: إن «الإنتاج اليومي من الخبز يصل إلى حوالي 5500 طن من الخبز في كل المخازن العامة والخاصة في سورية»، مؤكداً أن: «الدعم الحكومي لا يزال موجوداً وبشكل كبير، حيث إن تكلفة

ينفذ من خلالها الفساد، الكبير والصغير، مع شبكاته العاملة، والتي ليس آخرها السوق السوداء على رغيف الخبز أمام المخازن، استغلالاً لحاجات المواطنين.

فالقضيتان أعلاه، وبغض النظر عن حجمهما، تعتبران من القضايا المستجدة في ملف القمح الداخل بعملية تصنيع رغيف الخبز «المدعوم»، وهناك الكثير من القضايا الموثقة المرتبطة بتهريب مادة الدقيق التمويني أيضاً، من خلال مديريات التجارة الداخلية في المحافظات خلال العام الحالي، أو خلال السنوات الماضية، مع عدم تغيب ما يشوب بعض صفقات القمح أو الدقيق المستورد من ملباسات مرتبطة بالكم والسعر أيضاً، وكل هذه القضايا المكتشفة والموثقة ربما تعتبر قليلة وصغيرة أمام ما لم يتم الكشف عنه، أو تمت تغطيته، ولغلت.

ففي العام الماضي، مطلع شهر تشرين الثاني، تم الكشف عبر صحيفة الثورة عن نقص كمية 5000 طن قمح، في ملباسات قضية استرجاع عروض لنقل 15 ألف طن قمح من دير الزور إلى مطاحن حمص في عام 2017.

كذلك تم ضبط كمية 55 طنّاً من الدقيق التمويني المهرب والآلات درز وطابعة في مستودع بقرية الصارمية في منطقة مصياف، وذلك من قبل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة، وذلك مطلع شهر آذار 2019.

وخلال شهر حزيران الماضي، تم ضبط 70 طنّاً من الدقيق التمويني المهرب كانت موجودة في مستودعين ضمن كروم الزيتون في حي النيرب، وذلك من قبل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حلب.

مئات الملايين من الليرات

إذا كانت بعض الضبوط الصغيرة بكمياتها

هناك الكثير من القضايا الموثقة المرتبطة بتهريب مادة الدقيق، التمويني من خلال مديريات التجارة الداخلية في المحافظات خلال العام الحالي أو خلال السنوات الماضية

المغامرة بالأمن الغذائي

إذا كان حجم النهب والفساد بملف الخبز وفقاً للأرقام والمعطيات أعلاه محسوباً على الاحتياجات المقدرة لنصف عدد المواطنين رسمياً، وبما لا يغطي حاجتهم الاستهلاكية الفعلية عملياً، مع كل إجراءات تخفيض الدعم التي طالت الرغيف حتى الآن، والزج بالغالبية من الفقيرين نحو المزيد من العوز الغذائي بالنتيجة، فكيف من الممكن أن يكون حجم النهب هذا بحال احتسابه على مجمل عدد السكان الحقيقي، والاحتياجات الفعلية لهؤلاء؟

فما يجري عملياً هو استمرار ترك هذا الملف مفتوحاً على مصراعيه لشبكات التربح على حساب، نهياً وفساداً، بالإضافة إلى التعمية عما يجري في عمق هذا الملف من موبقات، بما في ذلك وأهمها: التعداد السكاني كشرية مستهدفة من «الدعم»، مع تجيير نتائجها من رفع الدعم، ومزيداً من العوز والجوع للغالبية الفقيرة، تماشياً وتوافقاً مع السياسات الليبرالية المعمول بها طبعاً، وصولاً ربما إلى استبعادهم جميعاً من هذا «الدعم» تبعاً، وهو ما يجري عملياً، كمغامرة تضع الأمن الغذائي للغالبية على المحك!

الجمع بين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي... أحد الميزات التي شهدتها ندوة المركز الثقافي العربي في أبو رمانة في دمشق التي عقدت بتاريخ 8-12-2020. الندوة التي كان عنوانها: «الاقتصاد المتعافي والتوازن الاجتماعي» عكست جزئياً بحواراتها ومداخلاتها اللحظة المفصلية التي يعيشها الوضع الاقتصادي السوري وحالة الخطر التي تعيشها البلاد.

البناء الاقتصادي والاجتماعي...

حوار موسّع يؤسس لمنتدى جديد!

تحت عنوان الحوار الاقتصادي - الاجتماعي الوطني، أتت الندوة التي دعا إليها مجموعة من السوريين المهتمين بالشأن العام، وقدم فيها ثلاثة محاضرين أساسيين عرضهم مع جملة مداخلات هامة، في حضور واسع قياساً بالندوات التي تشهدها «المنابر الثقافية» السورية في هذه الأيام الصعبة.



ومن ضمنه إيجاد الطرق المناسبة والفعالة لمواجهة العقوبات الاقتصادية، بإعادة النظر باليات مشتريات الجهات الحكومية، وإعادة هيكلة الخطة الإنتاجية لجهة المحاصيل الرئيسية، وتدقيق بياناتها، ورفع سقف الدعم للمنشآت الصناعية لإقلاعها، ووضع تصور لدعم حوامل الطاقة، معتبراً أنه ما من دولة في العالم تريد إحياء صناعاتها وزراعتها وترفع أسعار الطاقة دون أية بدائل أو تعويض! أشار غصن إلى أنه مرحلياً لا بد أيضاً من التدخل المباشر للدولة لتخفيف من وطأة تأثير الأوضاع الاقتصادية على الشرائح الاجتماعية الفقيرة، وذات الدخل المحدود، وتخفيف الاحتقان الشعبي الذي لا يخفى على أحد اليوم، مؤكداً على أهمية ضمان تدفق السلع بين المحافظات، ودخل الأسواق لمواجهة الغلاء، من خلال التشدد بمنع الإتاوات والخوات التي تفرض من قبل الحواجز، وعناصر المرور والجمارك وغيرها. أما إستراتيجياً،

أكبر وأخطر من الأزمة السياسية، وهي تهديد معيشة ملايين السوريين في كل مناطق البلاد، تحت سيطرة الدولة وخارج سيطرتها، وفي مخيمات اللجوء. اعتبر أ. غصن، بأنه رغم استعصاء التسوية السياسية، إلا أنه يجب العمل من داخل المجتمع قدر الإمكان. لأن الأزمة الاقتصادية اليوم بدأت تهدد الموارد التي نجت من الحرب، وتهدد السلم والأمن الاجتماعي، حتى إنها تمثل تهديداً للحل السياسي ذاته. متسائلاً: «هل المواطن قادر على تحمل المزيد من الضغوط الاقتصادية حتى تؤدي عملية التغيير ثمارها؟!». في وجهة نظره لما ينبغي فعله، يعتبر غصن بأن إعادة البناء الاقتصادي يجب أن تتم على محورين: مرحلي، وإستراتيجي. في المرحلي، الهدف الأساس هو: تخفيف حدة الضغوط الاقتصادية والمعيشية، والحد من عمليات استنزاف الثروات الوطنية ونهبها.

المقولتين المتكررتين بأنه «ما من موارد وما من بشر» هي مقولات خاطئة والموارد متوفرة أقلها ما تشير إليه تقارير الرقابة المالية بوجود عشرات المليارات

البنى التحتية والموارد والهجرة، أما الفجوة الثالثة: فهي الوضع الحالي، وجملة إجراءات التيسير والتسهيل التي لا تأتي نفعاً... الكثير من المقترحات مرت في تعليقات د. عربش، الذي حاول أن يؤكد أن مداخلته إيجابية، لأنه يعتقد بأن المقولتين المتكررتين بأنه «ما من موارد وما من بشر» هي مقولات خاطئة، وأن الموارد متوفرة، وربما أقلها ما تشير إليه تقارير الرقابة المالية بوجود عشرات المليارات المخبئة من حالات فساد في فترات قريبة. كما أشار إلى أن تعبئة الموارد ممكنة في حال وجود تسهيلات جيدة، لأن معدل عائد الاستثمار في سورية قد يفوق اليوم 50% بالمقارنة مع معدلات قد لا تتجاوز 0.5% في أوروبا نتيجة كثافة الطلب في سورية، في حال انطلاق العجلة الإنتاجية وتوسع القدرة الشرائية.

يقول د. عربش: بأن سورية تحتاج إلى عقد اجتماعي جديد عموماً، وأن إحدى طرق محاربة الفساد، هي تفعيل دور مجالس المجتمع المحلي المنتخبة لتدبير الأموال العامة وتراقب عمليات الإنفاق.

الاحتقان الشعبي لا يخفى على أحد الأستاذ زياد غصن، الباحث والصحفي الاقتصادي، بدأ مداخلته بالقول: بأن هنالك شبه اتفاق عام أن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد باتت

قاسيون

وضع دراماتيكي وعلى مفترق طرق

ضمن محورين: البناء الاقتصادي والبناء الاجتماعي... أتت مداخلات المحاضرين الأساسية. د. زياد عربش بطريقته الخاصة، قدم عرضاً اقتصادياً رشيقياً، ليبدأ بالقول بأننا في وضع دراماتيكي، وعلى مفترق طرق، إذ أنه منذ عام 2019 بدأنا بما يشبه «السقوط الحر» وفي الأسابيع الأخيرة يبدو أننا نصل إلى منعطف، فإما تدهور أو تقدم للأمام، مشيراً إلى أن الوضع المتمثل في تداعٍ لرافعة المجتمع هو الخطر الأكبر، وذلك في معرض حديثه عن حال الشريحة الشابة، وتحول «الهجرة» إلى أمل هؤلاء مع كل ما يحمله هذا من دلالات.

تحدث د. عربش عن 3 فجوات أساسية متمثلة في الوضع السوري، الأولى: تسبق الأزمة الحالية، وكل ما كان يحدث في الواقع السوري، وقد لخصها بالمفارقات بين نمط معيشة «يعفور» و«الحجر الأسود» في إشارة للمفارقات الطبقيّة الحادة، وتباين الواقع الاجتماعي للسوريين. منوهاً إلى نسب تلخص الكثير: 70% سكن عشوائي، و70% من القطاع الخاص غير نظامي.

الفجوة الثانية: هي مفاعيل الحرب، وما أضافته على كل الوقائع السابقة، ودمار





دعوة لمنتدى اقتصادي اجتماعي

وأخيراً، قدّم المهندس باسل كوفي- الباحث الاجتماعي والسياسي، وهو الداعي ومنسق الندوة- مداخلة، التي دعا فيها إلى تحويل الحوار الموسع اليوم إلى منتدى اقتصادي اجتماعي للحوار، عبر عدة ندوات متتابعة، في مسعى لتشكيل نواة لحوار سوري عميق وموسع.



مداخلة قاسيون قدمتها عشتار محمود محررة الشؤون الاقتصادية، مشيرة إلى أهمية الحديث عن منعطف اليوم باعتباره اقتصادي وسياسي، فالوضع الحالي غير قابل للاستمرار، واستمراره يفتح أبواب خطر الفوضى والتقسيم... وكل جهد اجتماعي مطلوب لمنع ذلك، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى الحلول دون توصيف الواقع بشكل حقيقي، وإن كانت الندوة قد تعدت السقف المعتاد، وقدم العديد من المداخلين طروحات حقيقية حول الحلول الواجبة، إلا أنه ينبغي الإجابة عن سؤال بسيط: إذا كان كل السوريين يعلمون تماماً ما هي الحلول، هل المشكلة في المعرفة والمعلومة؟ هل فعلاً لا يعلم أصحاب القرار ما المشكلة وما الحل؟ الجميع يعلم أنه ينبغي إنهاء الفساد، وتعبئة الموارد وتوجيهها نحو الزراعة والصناعة وعموم الإنتاج، وإنهاء الكوارث الإنسانية... فلماذا لا تطبق هذه الحلول؟! المشكلة والإجابة سياسية: أي: إن السبب في المصالح وتوازن القوى. ينبغي أن ندرك أي واقع اقتصادي سياسي نعيشه اليوم، ويمنع التقدم للأمام، إذ تمر مفردة «أمراء الحرب» عرضياً بينما الأرقام تعطيناً قليلاً من الدلالة على حجم هذه الشريحة ودورها، فعندما تكون على سبيل المثال سوق الكبتاغون والحبوب المخدرة في سورية تصل إلى ما يقارب 16 مليار دولار، أي: ما يزيد على مجمل الناتج المحلي المقدّر في أعوام الأزمة... فيجب أن ندرك أي أوزان ومصالح تعيق الحلول الفعلية. هنالك مصالح وأوزان تمنع تجاوز العقوبات، وتحدد طريقة الاستيراد وأسعاره، وتجعل استيراد القمح والمازوت والرز والبنزين بأسعار أعلى، وهناك مصالح وأوزان تريد أن يبقى الاقتصاد ريعياً وغير منتج، وأمام هذه الأوزان لا يمكن أن نصل إلى حلول إلا بفرض وزن اجتماعي ومصالح شعبية مقابلة.

جملة مقترحات وضرورة تدارك الكارثة، كان من ضمنها الحديث عن وجود دراسات ومشاورات مع المجتمعات المحلية والبلديات في المناطق التي خرجت من دائرة العنف، وإمكانية وكلف تأهيلها، وإعادة الأهالي إليها واستعادة حالة الاستقرار في المجتمعات التي تصدعت.

أنت مداخلات الحضور واسعة ومتنوعة وتفصيلية في بعض الأحيان، د. جمال قنبرية: أشار إلى أن حل المشكلة معروف، ولكن يبدو أنه في مراكز اتخاذ القرار لا يوجد رؤية جامعة، بينما المطلوب اليوم انتشار الجميع في الظرف الحالي للأزمة الاقتصادية والإنسانية، وحتى على المستوى الفردي «كي أستطيع الاستمرار ينبغي أن يستمر الآخرين». مشيراً إلى العديد من التجاوزات، من الأسعار المتباينة لسعر القطع، إلى الأسعار المتباينة للمواد المدعومة، مشيراً إلى أن موازنة بـ 8 تريليونات فيها الكثير من الدعم الوهمي، بينما ينبغي أن يعطى الدعم للمنتج عندما يتم تسليم إنتاجه.

حول العقوبات، أجمعت العديد من المداخلات والردود على أن إمكانية تجاوز العقوبات موجودة، وأن المشكلة بالدرجة الأولى في «العقوبات الداخلية» حيث أشار البعض إلى أن وجود «نواد للاستيراد» مشكلة أساسية: «نادي السكر، ونادي الرز، ونادي الأعلاف وغيرها...» في إشارة إلى الاحتكارات الكبرى، وحصر استيراد هذه المواد بأسماء معروفة.

مداخلات أخرى، أشارت إلى مسائل تفصيلية، مثل: التساؤل عن عدم فتح المعبر مع العراق، والتباطؤ بهذا الأمر، بينما أشار آخرون إلى أن «تدخلات عديدة» تعيق هذا الأمر، ولكنه قد يكون قيد الحل. كما أشار آخرون إلى الحالات التي تصل تقديراتها إلى 13 مليار دولار، وبعيداً جداً عن آخر رقم رسمي أعلن 3 مليار دولار، والتي لا تتم الاستفادة منها رسمياً، الأستاذ حلاق من غرف التجارة: أشار إلى عدم وجود أدنى مستوى من التنسيق بين الوزارات، وعدم وجود رؤية مشتركة، ووجود خطة عمل واضحة ومثبتة... معتبراً أن رسم خط ونهج واضح يسمح بالتكيف مع الظرف الحالي، والعمل ضمن محدداته أيّا تكن.

إحدى المداخلات، وضعت سؤالاً أمام المحاضرين، ربما تصعب الإجابة عنه دون الإيغال في السياسة، مشيرة: «العقد الاجتماعي الجديد هو الضرورة، ولكن كيف ينبغي لهذا الشعب المتعب أن يلزم الدولة بالمبادرة نحو هذا التغيير المنشود؟». «أمراء الحرب» تحد اقتصادي سياسي

فيرى بأن تحديد هوية الاقتصاد السوري يجب أن يتم عبر فتح حوار بين مختلف أطراف المجتمع، وتوسيع دائرة النقاش حول مشروع «سورية ما بعد الحرب» الذي أقرته الحكومة دون مشاورات اجتماعية. وأنه من الضروري إعادة العمل بالخطط الخمسية وفق منظور جديد، لأنه منذ بداية الحرب والحكومات تعمل وفق سياسية «يوم بيوم». كما أشار إلى إعادة تقييم العلاقات الاقتصادية الخارجية، ووضع إستراتيجية للتحويلات المرادة في هذه العلاقات، فالتوجه شرقاً مقرر منذ عام 2005 ولم يدخل حيز التطبيق إلى اليوم! وأخيراً، أشار إلى ضرورة تحقيق دمج واقعي وحقيقي لكافة المناطق والمجتمع السوري عبر التنمية، منوهاً إلى أن كافة المناطق المحررة تقريباً لم تدخل قيد إعادة الاستثمار الزراعي حتى الآن!

أعاد غصن التركيز على العلاقات الخارجية والظروف السياسية، معتبراً أن الوصول سياسياً إلى أن تُجبر الإدارة الأمريكية على سحب قواتها من الجزيرة السورية سينتج حل الكثير من المشكلات، ويفتح باب إعادة البناء الاقتصادي... معتبراً أن استعادة كامل محافظة دير الزور فقط يمكن أن يؤمن 200 ألف برميل نفط يومياً. ووفق غصن، يجب عدم التأمل بالغرب وإعادة الإعمار عبره، وأن فرص التعاون تبدو متاحة مع الدول الأخرى، مثل: دول البريكس وإيران وغيرها، ولا سيما فيما يتعلق بالخبز والتقنيات وتجاوز العقوبات. أما حول دول الجوار، فإن استعادة سورية لموقعها الجيو اقتصادي هو أحد دعائم نجاح إعادة البناء، فمثلاً: ينبغي الوصول إلى واقع جديد يلزم أنقرة مثلاً لمراجعة حساباتها ومواقفها بما يتفق حتى مع مصالحها الاقتصادية والسياسية وفق غصن، وكذلك الأمر الوصول إلى مستوى أعلى من الانفتاح الأردني، وتحريك المعبر، وكذلك تحريك التجارة مع العراق.

اختلال توازن المجتمع و«نوايا الاستيراد»

الناشطة الاجتماعية إخلاص غصّة، قدّمت مداخلتها حول الجوانب الاجتماعية للكارثة الإنسانية، مشيرة إلى أن المجتمع السوري اليوم بحالة اختلال توازن، معددة أوجه الصدمة الاجتماعية: الفقر والنزوح والوضع التعليمي والصحي، وتجليات التفكك الاجتماعي، وارتفاع مستوى العنف الذي يتجلى في طابع الجرائم والحوادث المتكررة... مشيرة إلى

اجمعت العديد من المداخلات والردود على أن إمكانية تجاوز العقوبات موجودة وإن المشكلة بالدرجة الأولى في العقوبات الداخلية

سوق الكبتاغون والحبوب المخدرة في سورية تصل إلى ما يقارب 16 مليار دولار أي ما يزيد على مجمل الناتج المحلي المقدّر في أعوام الأزمة



قروض الصين التنموية... مسار بدأ فهل يتباطأ؟!



في عام 2017 أعلنت الصين عن مشروع الحزام والطريق، وأسمته في حينها «مشروع القرن»، حتى 2019 أصبحت بنوك الصين بمفردها توازي مجموعة المؤسسات الدولية المعنية بتمويل مشاريع التنمية، والممولة من مجموعة دول غربية بالدرجة الأولى... والأخبار ترقب هذا الاتجاه الصيني في هذه اللحظات الاقتصادية والسياسية الصعبة.

■ ليل نصر

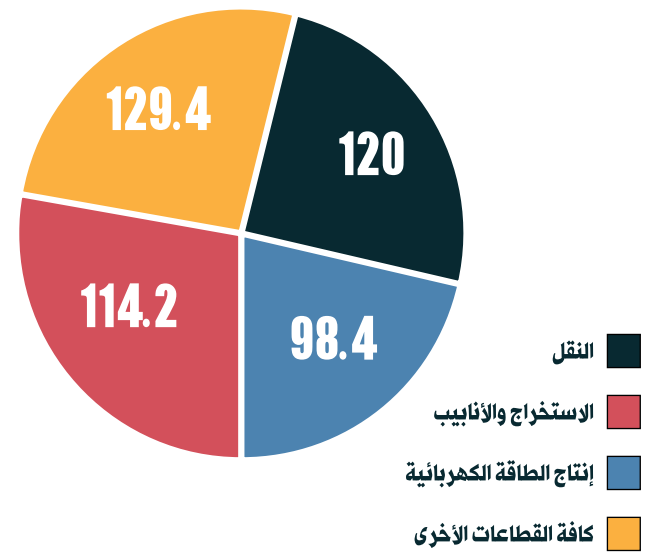
الأولى، والذي تندرج تحته مجموعة من القطاعات الهامة: يأتي قطاع النقل في مقدمتها «النقل السككي، والطرق والجسور، والمطارات والمرافق» التي حصلت على ربع التمويل الصيني، ثم بمستوى متقارب يتركز التمويل في مشاريع القطاع الاستخراجي وأنابيب نقل النفط والغاز، يعقبه الاستثمار في إنتاج الطاقة الكهربائية، وهذه المجالات الثلاثة تشكل نسبة تفوق 70% من التمويل الصيني للتنمية. تفرض طبيعة التمويل مستوى الأثر، ورغم الدعاية السلبية الغربية ضد قروض التنمية الصينية، إلا أن تقديرات البنك الدولي ذاتها تشير إلى أن هذا التمويل سيساهم في زيادة الدخل الحقيقي للعالم بمجموله بمقدار 2,9% مع عام 2030، بينما سيزيد دخل الدول المعنية بما يقارب 3,4%، وللمقارنة فإن اتفاقيات تجارية واستثمارية غربية، مثل: «الشراكة عبر المحيط الهادئ» TPP كانت ستحقق زيادة 1,1% للدول المشاركة في 2030، وزيادة 0,4% للعالم. (Project Syndicate)

ترصد قاسيون بعض البيانات حول حجم وتوزع قروض التنمية الصينية، مع بعض المؤشرات والنقاشات حول تراجع هذا التمويل في العامين الماضيين...

خلال قرابة عقد من الزمن، وعقب الأزمة المالية العالمية، انطلق توسع قروض التنمية الصينية، وبين عامي 2008-2019 مولت الصين دول العالم النامي بما يقارب 462 مليار دولار، موزعة على 615 مشروعاً عبر العالم، أقل من تمويل البنك الدولي خلال الفترة ذاتها بمقدار 5 مليارات دولار فقط «وهو المؤسسة التي أنشأت عقب الحرب العالمية الثانية لأغراض تمويل التنمية وفق المعلن، والممولة من مجموع دول العالم المساهمة، وبالدرجة الأولى من الدول الغربية»... وذلك للقروض التنموية المقدمة إلى الدول للمشاريع الكبرى. وذلك وفق بيانات جامعة بوسطن - مركز سياسات التنمية الدولية. تمول الصين قطاع البنى التحتية بالدرجة

التوزع القطاعي لقروض الصين التنموية

بين 2008 و 2009 للدول النامية - مليار دولار



المصدر: مركز سياسات التنمية الدولية - جامعة بوسطن

615 مشروعاً في دول الأطراف

تنتشر القروض التنموية الصينية التي تمول الحكومات في كل مناطق جنوب العالم، باستثناء منطقتنا «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» مع استثناء إيران، ومصر «مشروع واحد». تتركز هذه القروض في آسيا، وفي المحيط الإقليمي الصيني على وجه التحديد: في الجنوب والجنوب الشرقي الآسيوي بحوالي 114 مليار دولار، وفي آسيا الوسطى والشرق الأوسط من باكستان إلى تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وصولاً إلى إيران. وفي إفريقيا ينتشر العدد الأكبر من المشاريع، لا توجد منها في الدول العربية إلا ثلاثة، أحدها في مصر، واثنان في المغرب. في أميركا اللاتينية والوسطى ينتشر التمويل الصيني واسعاً، حيث توجد أربع دول هي ضمن أكبر عشرة مقترضين من الصين.

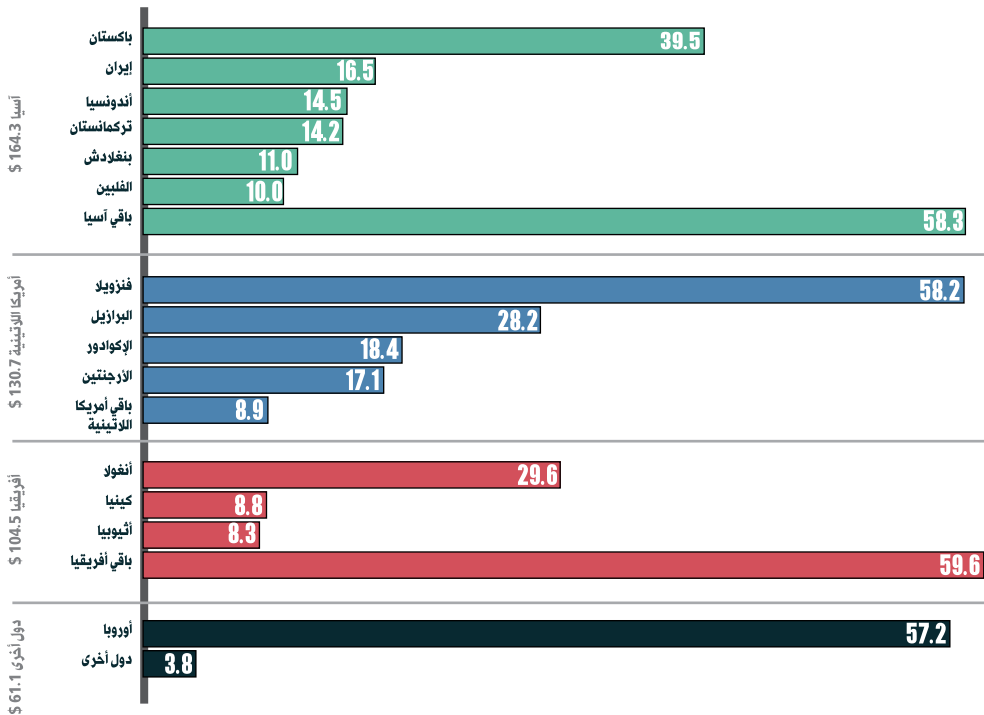
رغم الانتشار الواسع للقروض التنموية الصينية، إلا أن هناك تركيزاً نسبياً في اتفاقيات التمويل، وتحديداً مع الدول التي لديها علاقات وطيدة مع الصين، ولديها تحديات نسبياً مع الغرب.

الطبيعي أن تشهد ظروف الأزمة والاضطراب تراجعاً في موجة التمويل التنموي الصيني، لأن المشاريع الصينية المتركة في البنى التحتية ترتبط إلى حد بعيد بالنشاط الاقتصادي التجاري والإنتاجي عبر العالم، والذي يتيح عائدات لهذه الدول، وقد تفتتح عملية إعادة الهيكلة على تغيير طرق وآليات الدفع، حيث جزء هام من هذه القروض بالعملة الأجنبية...

إلى ذلك أخيراً: أن تداعيات الأزمة الاقتصادية الدولية أدت إلى استعصاءات في سداد أقساط هذه القروض لدى العديد من الدول النامية، و28 دولة مقترضة تدخل في تفاوض مع الصين لإيجاد حل للسداد. حيث أجلت الصين مطلع العام الحالي، وحتى منتصف 2021 الكثير من ديون الدول النامية، وذلك ضمن مشروع مجموعة العشرين لتأجيل سداد ديون الدول الأفقر، والتي تمول الصين نصفها تقريباً. من

التمويل التنموي الصيني للعالم

بين 2008 و 2009 - مليار دولار



الصيني خلال العامين الأخيرين مع تصاعد الأزمة عالمياً، من المرجح ألا يكون اتجاهها دائماً، فالصين تستمر في توسيع آفاق تعاوناتها الدولية وآليات تمويلها، أبرزها: ما جرى مؤخراً في أكبر اتفاقية تجارية واستثمارية في العالم ضمن آسيا RCEP، إضافة إلى الأفق الذي تفتحه عملية توسيع تدويل اليوان كآلية دفع بديلة عن الدولار، والتي يندرج ضمنها إنشاء العملة الإلكترونية الصينية.. تمويل التنمية يحتاج إلى استقرار عالمي، وهو في الآن ذاته يولد هذا الاستقرار ويرسخه، وسيطلب -توسع واستكمال المشروع- ردع الجنون الغربي والأمريكي على وجه الخصوص سياسياً وعسكرياً، واقتصادياً أيضاً، تحديداً تقيد آثار أزمة الدولار العالمية، التي يتوقع الكثيرون اقترابها. وفي كل ما سبق سيكون للصين ولطريقة التمويل والسداد دور بارز.

7 أضعاف «مارشال»

التمويل الصيني وفق مشروع الحزام والطريق من المخطط أن يبلغ تريليون دولار، ولإدراك حجم هذا التمويل فإنه يقارب 7 أضعاف التمويل الأمريكي في مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، وفق تقديرات فايننشال تايمز. وإذا ما كان مشروع مارشال واحداً من عناوين تغير خارطة موازين القوى الدولية عقب الحرب، فإن المشروع الصيني لا يقل عن هذا... حتى الآن التمويل ضمن المشروع لم يصل إلى نسبة 40%، ولكن تمويلاً واسعاً جرى خلال عقد مضى، ويمكن أن يحدد اتجاهات لتغيير الخارطة الجيوسياسية الدولية في مناطق مثل: آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. بينما لا تزال منطقتنا في كنف الفوضى والنفوذ الغربي، ولم تستطع الاتجاه شرقاً، حيث تولد الفرص الجديدة. التباطؤ في التمويل

تردي الكهرباء حلقة من الاختناق اليومي والمستمر



عاماً بعد عام يفقد السوريون حقهم بالحصول على ضروريات الحياة، من الماء والكهرباء والخبز والوقود وغيرها من سبل العيش، التي لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها.

■ عمار سليم

في كل عام، نفاجاً من قبل الحكومة ووزارة الكهرباء بزيادة ساعات التقنين على حساب ساعات الوصل من الكهرباء، طبعاً وكالمعتاد الذرائع الحكومية حاضرة وجاهزة على وسائل الإعلام الرسمية، وفي الخطاب الحكومي، الذي كثيراً ما يكون عبارة عن ذرائع مستفزة للمواطنين.

مزيد من الضغوط غير المحمولة

لم يعد المواطن يطيق المزيد من الضغوط الحياتية التي تكاد تزهق روحه، فالكهرباء هي عصب الحياة المعاصرة، لا يمكن بحال من الأحوال الاستغناء عنها، لما يتوقف عليها من أعمال يومية، من تشغيل المضخات لتعبئة المياه، أو للاستعمال المنزلي الضروري من غسيل للملابس، أو الاستحمام، وصولاً إلى التدفئة، التي باتت مفقودة في المنازل، نتيجة عدم توزيع مخصصات مازوت التدفئة، وصعوبة الحصول على الغاز المنزلي. ساعات التقنين تصل في الريف إلى خمس ساعات انقطاع بمقابل ساعة وصل، وبعض المناطق 4 ساعات مقابل ساعتين وصل، وهي

وتتذبذب التيار كثيراً ما يتسبب بأعطال الأجهزة الكهربائية، التي يعجز المواطن عن إصلاحها، فضلاً عن شرائها، وفي أحسن الأحوال لا تتسبب إلا في إتلاف مصابيح الإنارة، وسعرها بالآلاف، ويضطر شهرياً إلى تبديلها.

فالصيف خانق وحارق بلا تبريد، والشتاء مظلم وبارد، ولا يجد المواطنون من الحكومة ووزارة الكهرباء إلا المزيد من التسويف، والتبرير والذرائع التي أصبحت مضحكة تارة، ومستفزة تارة أخرى!

احتياجات المواطنين الاضطرارية من البدائل الكهربائية التي يوفرها في الأسواق، مع المزيد من فرص الاستغلال، المرتبطة بالسعر بالإضافة إلى الموصفة طبعاً، فالكثير من البدائل موصفتها رديئة، وعمرها الافتراضي محدود جداً، ما يضطر المواطن لاستبدالها بين الحين والآخر.

ساعات الوصل مصيبة أخرى

قد تكون ساعات الوصل ليست بأحسن حالاً من انقطاعها، فتردي الخدمة وسوء التقنيات،

قطع المياه عن الحسكة جريمة حرب متكررة

المرتبطة بالمحطة، من أجل إعادة وضعها بالخدمة وضخ المياه عبرها مجدداً، حيث استبشر الأهالي خيراً بذلك، مع تأكيدهم على ضرورة الإسراع بذلك، وإيجاد البدائل الكافية عند الضرورة لاحقاً، منعاً من إعادة استثمار هذ الملف من قبل المحتل التركي مجدداً.

الصمت المخزي والحل السياسي

المجحف أكثر من الجريمة المكررة بذاتها، بحسب الأهالي وبقية السوريين، هو الصمت المخزي على هذه الممارسات الجرمية المتكررة بحق المواطنين من قبل الاحتلال التركي وأدواته من المرتزقة، سواء من قبل الدول التي تدعي صداقتها للشعب السوري، أو من قبل بعض المنظمات التي تتغنى بالإنسانية، وكذلك من قبل الكثير من وسائل الإعلام التي تدعي الحيادية والإنسانية، والأهم من قبل بعض من يدعون المعارضة الوطنية زوراً وبهتاناً، مع يقينهم أن مشكلة المياه، كما غيرها من المشاكل الكثيرة الأخرى، سواء في الحسكة أو غيرها من المدن السورية على امتداد خارطة الوطن، لا يمكن حلها بشكل نهائي ومنجز إلا عبر مسيرة الحل السياسي، ومن خلال تطبيق القرار 2254 كاملاً، مع تمنيهم أن يتم السير بالحل بشكل حثيث وأكثر تسارعاً. فعامل الزمن ثقيل عليهم كما على بقية السوريين بكارثتهم الانسانية العميقة والعامّة التي يعانون منها ويعيشونها منذ سنين، وليس كما هو عليه الحال بالنسبة للمعركين لهذا الحل من مختلف الأطراف.

السنة الماضية أكثر من 20 مرة، وتفاقت في بعضها مع طول مدة القُطْع، ومع نتائجها السلبية على حاجات المواطنين، سواء بالنسبة لمياه الشرب أو غيرها من الاستخدامات الحياتية الضرورية، والتي تزايدت الحاجة لها مع الخشية من تفشي وباء كورونا.

المسؤوليات المشتركة

الأمر بالنسبة للأهالي لم يعد يقتصر على إدانة المحتل التركي ومساعي استثماره لملف المياه عبر قطعها المتكرر عنهم، فهو احتلال أولاً وأخيراً، وليس من الغريب عليه ارتكاب الجرائم والموبقات، بشكل مباشر أو غير مباشر. بل تعدى ذلك إلى توجيه اللوم إلى مسؤولي المياه والقائمين عليها، سواء كان ذلك بعهدة ومسؤولية الحكومة، أو بعهدة ومسؤولية الإدارة الذاتية، حيث لم يتم حل المشكلة، التي تصبح أزمة بين الحين والآخر على أيدي المحتل التركي، وبشكل نهائي. فالموضوع لا يمكن حله عبر استخدام الآبار المتوفرة، أو من خلال استثمار المناهل المتاحة، أو من خلال بعض الصهاريج التي تنقل المياه وتبيعها، أو من خلال بعض المبادرات الأهلية، على أهمية كل ذلك طبعاً، فحاجة مليون مواطن لا تغطيها هذه البدائل المحدودة بإمكاناتها بالنتيجة. مؤخراً تم تناقل بعض الأخبار التي تتحدث عن جهود روسية، بالتعاون مع الحكومة ومع الإدارة الذاتية، من أجل إجراء عمليات الصيانة الضرورية للأعطال الكهربائية



أزمة مياه مستجدة في مدينة الحسكة ومحيطها، وهي مستمرة منذ أكثر من 20 يوماً حتى الآن، أي أن أكثر من مليون سوري في المنطقة يعانون من نقص المياه، والعطش.

■ مراسل قاسيون

وكما حال سابقتها، فقد كان السبب الرئيسي استغلال الاحتلال التركي سيطرته على المنطقة لافتعال أزمة مياه من أجل استثمارها، سياسياً أو عسكرياً أو أمنياً، كتركيب لممارساته الإجرامية، على هذا المستوى ذي الطبيعة الإنسانية، أو سواء.

تعددت الوسائل والجريمة واحدة

المشكلة الرئيسية كانت وما زالت تتمحور حول التغذية الكهربائية لمحطة علوك في

رأس العين، التي تقع تحت سيطرة المحتل التركي عملياً، عبر أدواته من المسلحين المرتزقة، التي تعتبر المغذي الرئيسي للمدينة ومحيطها من المياه، حيث يجري قطع الكهرباء عن هذه المحطة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى يجري سحب المياه التي يتم ضخها عبرها إلى أماكن أخرى، بالإضافة لبعض الأساليب الأخرى التي تصب بنفس الغاية بالنتيجة، المتمثل بمنع وصول المياه إلى مدينة الحسكة ومحيطها. وقد تكررت جريمة قطع المياه هذه خلال

الأسماوية الموبوءة والحاجة إلى نظرية ماركسية للتضخم «1»



هل سيرتفع التضخم بمجرد أن يتم تخفيف عمليات الإغلاق المتعلقة بالوباء؟ علماء الاقتصاد البرجوازي السائد «بمدارسه، مثل: الكينزية، والنظرية الكمية للنقد وغيرها..» ليس لديهم جواب. كان معدل التضخم في أسعار البضائع والخدمات في الاقتصادات الرأسمالية الكبرى ينخفض كنزعة عامة منذ الثمانينات، رغم محاولات البنوك المركزية تعزيز المعروض النقدي من أجل تحفيز الطلب، والوصول إلى تضخم مُستهدف معين «بالعادة حوالي 2% سنوياً». وقبل اندلاع جائحة كوفيد19، كانت معدلات التضخم أقل بكثير من هذا الهدف. ولم تكن السياسة النقدية تعمل للحفاظ على معدل تضخم معتدل، بل كان النقد/الائتمان يتدفق إلى الأصول المالية والممتلكات رافعاً أسعارها إلى مستويات قياسية جديدة. خلال الوباء انخفض العرض بمقدار غير مسبوق، ولكن الطلب انخفض أيضاً. أهمية معدل التضخم تتعلق بالصراع الطبقي؛ فالعمال لا يريدون ارتفاع أسعار ما يستهلكونه من بضائع وخدمات أسرع من أجورهم، وبالمقابل، لا تريد الشركات انهيار الأسعار وتقليص الأرباح لدرجة إيقاف الإنتاج أو الإفلاس.

■ مايكل روبرتس

تصريب وإعداد: د. أسامة دليقان

اقتصاديو البرجوازية و«القرء على الكيبورد»

ماذا سيحدث إذا انتعشت الأعمال بعد الوباء؟ هل سيبدأ الائتمانش مع انهيار الشركات أم سيظهر تضخم مفرط بسبب الكم الهائل من الطلب «المكبوت» المدعوم بالائتمان المستوحى من البنوك المركزية، والذي لا يمكن تلبية عن طريق العرض؟ كما قلت، تيار الاقتصاد السائد ليس لديه جواب. وكما قال وولفغانغ مونشاو في صحيفة الفايانانشال تايمز: «محافظو البنوك المركزية لا يفهمون حقاً كيف يعمل التضخم. هناك الكثير من النظريات والمقاربات الإحصائية، لكن لم يكن أي منها قادراً على شرح ما يجري في العالم الحقيقي باستمرار. في حالة البنك المركزي الأوروبي، فإن أفضل ما يرمز إلى هذا الافتقار إلى الفهم هو الفشل الكوميدي تقريباً لتوقعات التضخم. أخطأت التوقعات بسبب الاعتقاد الخاطئ بأن التضخم سيعود في النهاية إلى هدف الـ 2%. كان من الممكن هنا أن تتفوق آلة توليد الأرقام العشوائية، أو قرء مع لوحة مفاتيح، أو حتى توقعات الأبراج، على أداء البنك المركزي الأوروبي... إننا لا نعرف بالضبط نوع الفترة التي نخوض غمارها».

«النظرية النقدية الكمية» للتضخم

السبب في تعثر التيار السائد، هو النقص في نظريته الرئيسيتين لحساب التضخم في الاقتصاد الرأسمالي. فأولاهما: تنطلق من طرف الطلب في معادلة السعر. يتم توفير الطلب من النقود الموجودة في جيوبنا أو حساباتنا المصرفية، وهذه هي النظرية النقدية للتضخم القائمة على أساس النظرية الكمية للنقود. ولها الصيغة أو المعادلة البسيطة التالية: $PT = MV$ حيث ترمز M إلى كمية النقد money وترمز V إلى معدل تداول النقود أي: سرعتها velocity، وترمز P إلى أسعار البضائع والخدمات prices، وترمز T إلى عدد الصفقات transactions

في السوق.

وتنطلق حجته، كما هو حال أشهر أنصار النظرية الحديثة، ميلتون فريدمان، من أن «التضخم هو دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية» «فريدمان، أسباب التضخم وعواقبه، 1963». إذا تم تجاهل V و T للحظة، والتركيز على الأسعار P وكمية النقود M ينتج أنه إذا ارتفعت كمية النقود سترتفع الأسعار والعكس صحيح. أو يمكن القول: إذا ارتفعت كمية النقود بشكل أسرع من إنتاج البضائع والخدمات «الناتج المحلي الإجمالي الاسمي» فسوف يحدث تضخم.

أول ما يمكن قوله ضد هذه النظرية البسيطة، هو أن الصيغة تشمل أيضاً V و T وإذا انخفضت سرعة النقود بشكل حاد، وانخفضت المعاملات بشكل كبير، فقد يؤدي ذلك إلى معاكسة تأثير أية زيادة في المعروض النقدي. وهذا ما يحدث بالفعل عندما تتباطأ الاقتصادات بشكل حاد، ولا سيما في فترات الركود. لذلك يمكن أن تعمل وتيرة الصفقات على إبطاء أو معاكسة أي ارتفاع في المعروض النقدي. وهذا ما يحدث الآن. ففي عام 2020، قفز نمو المعروض النقدي إلى أكثر من 25% على أساس سنوي، لكن التضخم في معظم البلدان ظل أقل بكثير من 2% سنوياً. لقد تباطأت سرعة النقد بشكل حاد منذ نهاية الركود العظيم (2008) وتباطأت بعمق الآن خلال الوباء.

والدليل التاريخي أيضاً يقف ضد النظرية القائلة بأن ما يحرك التضخم هو كمية النقود. كبدائية، كان تحليل فريدمان وشوارتز التجريبي لمعروض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فترة الكساد الكبير في الثلاثينات مليئاً بالأخطاء والافتراضات «البطولية». وإذا نظرنا إلى تضخم أسعار المستهلك على مدى الثلاثين عاماً الماضية «أنا أستخدم بيانات الولايات المتحدة هنا، ولكنها تنطبق أيضاً على

كان تحليل فريدمان وشوارتز التجريبي لمعروض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فترة الكساد الكبير في الثلاثينات مليئاً بالأخطاء والافتراضات «البطولية»

مستوياته، وتسطّح منحني فيليبس لدرجة الانعدام. لذلك فإن التيار السائد في حيرة. على سبيل المثال، علق عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي بينوا كوري مؤخراً، أن «الاقتصاد يتخبط بالفعل في صراعه مع نظرية التضخم». وعلقت جانيت يلين، الرئيسة السابقة للفيديرالي الأمريكي: «إطار عملنا لفهم ديناميات التضخم قد يكون عديم التحديد بطريقة جوهرية».

جواب التيار السائد على ما إذا كان التضخم سيعود مع إنهاء الإغلاقات الوبائية وبدء نوع من الانتعاش هو: «لا نعرف، ولكن ربما في مرحلة ما». فهل يستطيع الاقتصاد السياسي الماركسي أن يقدم نظرية تضخم بديلة وأكثر فاعلية؟ هذا ما سوف أناقشه في الجزء الثاني من هذه المادة.

■ مايكل روبرتس Michael Roberts: باحث اقتصادي ماركسي، من بريطانيا. ومصدر هذه المادة هو منشور روبرتس على جزيين «الأول 17 آب، والثاني 21 آب 2020» في مدونته «الركود التالي» التي يعرّف فيها عن نفسه بأنه: «خبير اقتصادي في لندن لأكثر من 40 عاماً. ومراقب عن كثب لمكائد الرأسمالية العالمية من داخل عرين التنين. منذ تقاعده، ألف عدة كتب: «الركود العظيم من وجهة نظر ماركسية 2009»، «الكساد الطويل 2016»، «ماركس 200: مراجعة لاقتصاد ماركس 2018»، وبالإشتراك مع غولييلمو كاركدي Guglielmo Carchedi حرر عام 2018 كتاب «العالم في أزمة». نشر العديد من الأوراق في مجلات اقتصادية أكاديمية مختلفة ومقالات في منشورات يسارية. ومن أحدث كتبه «إنجلس 200: مساهمته في الاقتصاد السياسي» الصادر في تشرين الأول 2020.

الاقتصادات الرئيسة الأخرى» فإن المعدل يتجه نحو الانخفاض، ومع ذلك فإن نمو المعروض النقدي كان مستقراً أو يرتفع. بين عامي 1993 و 2019، ارتفع عرض النقود بمعدل متوسط قدره 6,7% سنوياً، لكن تضخم مؤشر أسعار المستهلكين ارتفع بنسبة 2,3% فقط. ومنذ الركود الكبير في عام 2008، تسارع نمو المعروض النقدي إلى 9,6% سنوياً، حيث طبقت البنوك المركزية «التيسير الكمي». لكن التضخم بمؤشر أسعار المستهلكين تباطأ إلى 1,8% سنوياً.

«الكينزية» قاصرة أيضاً

النظرية السائدة الأخرى هي الكينزية. وأنصارها ينطلقون هذه المرة من طرف العرض في معادلة السعر. وبالتالي يعتبرون تضخم الأسعار ناجماً عن ارتفاع أسعار المواد الخام وارتفاع الأجور. وطالما كان هناك «ركود» في الاقتصاد «نقص في الطلب»، فيمكن عندئذ تشغيل المزيد من العاطلين عن العمل، ويمكن الاستفادة من السعة غير المستعملة في المصانع والمخزونات، ولن يرتفع التضخم. ولكن إذا كان هناك توظيف كامل، فلا يمكن زيادة العرض ويمكن للعمال رفع الأجور، مما يجبر الشركات على رفع الأسعار، والدخول في دوامة من التسابق بين الأسعار والأجور. إذاً، هناك تسوية ما بين مستوى البطالة والأسعار، ويمكن تمييزها في منحني يطلق عليه اسم «منحني فيليبس». تتعارض الأدلة التاريخية مع منحني فيليبس كتفسير لدرجة التضخم. في السبعينات، وصل تضخم الأسعار إلى أعلى مستوياته بعد الحرب، لكن النمو الاقتصادي تباطأ وارتفعت البطالة. شهدت معظم الاقتصادات الكبرى «ركوداً تضخيمياً». ومنذ نهاية الركود العظيم (2008)، انخفضت معدلات البطالة في الاقتصادات الكبرى إلى أدنى مستوياتها بعد الحرب، لكن التضخم تباطأ أيضاً إلى أدنى

زمن الهزائم الغربية... كارا باخ نموذجاً



عندما نجحت روسيا مؤخراً في إحلال السلام بين أرمينيا وأذربيجان المتحاربتين، أحدثت صدمة في جميع مراكز الحكم الغربية، ولا سيما في فرنسا والولايات المتحدة «العضوين الآخرين في مجموعة مينسك»، حيث لفتت الانتباه إلى أن قدرة روسيا على التوسط في المفاوضات وإحلال السلام بمفردها وبسرعة يعني أنها عازمة على ضمان الأمن والسلام في جنوب القوقاز.

إعداد: سعد خطار

لم تقتصر النتيجة الروسية على إحداث السلام في المنطقة فحسب، بل وكذلك في تجاوز الدور التقليدي لمجموعة مينسك، ودفع الحل نحو التوجه الإقليمي الذي لا يتيح مجالاً للقوى الخارجية للتدخل والتلاعب لصالحها عن طريق الضغط لتأسيس قوة «حفظ سلام» خارجية في المنطقة. ومع ذلك، وبينما تمكنت روسيا من إنهاء الحرب، تواصل القوى الخارجية البحث بفعالية عن سبل لاستغلال الوضع الدقيق من خلال الحديث عن «الغموض» و«الشكوك» حول اتفاق السلام والحاجة إلى سلام «طويل الأمد». وبعبارة أخرى، تحاول فرنسا والولايات المتحدة إعادة إشعال آلة الحرب بالقرب من التخوم الروسية.

الدفاع عن صيغة غير فاعلة

مؤخراً، قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان أمام برلمان بلاده: إن على روسيا «إزالة الغموض بشأن اللاجئين، وتعيين حدود وقف إطلاق النار، ووجود تركيا، وعودة المقاتلين،

وبدء المفاوضات حول وضع ناغورني كارا باخ». وعلى هذا النحو، أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية خطابها الخاص لتشويه صورة السلام الذي توسطت فيه روسيا باعتباره «هشاً» و«ناقصاً»، حيث أظهر بيانها الصادر في 17 تشرين الثاني أن الولايات المتحدة لن تقبل إلا «الحل» الذي تم التوصل إليه من خلال مجموعة مينسك. وفي 20 تشرين الثاني، ووفقاً لتصريحاتهم السابقة، قال مكتب الرئيس الفرنسي «نريد أن تقوم مجموعة مينسك بدورها في تعريف المراقبة»، مضيفاً أيضاً: إن «نهاية القتال ينبغي أن تسمح الآن باستئناف المفاوضات بحسن نية من خلال مجموعة مينسك من أجل حماية سكان ناغورني كارا باخ».

ومن الواضح أن فكرة «حماية» السكان والتوقعات الاستباقية للآزمة الإنسانية ليست سوى وسيلة لإضفاء صبغة الهشاشة على وضع المراقبة، الذي رسخته روسيا، وترويج القناعة بأن الصراع يمكن أن يتبدل مرة أخرى. وبهذا المعنى، فإن الولايات المتحدة وفرنسا، ومن خلال الضغط من أجل «الإشراف الدولي» على وقف إطلاق النار، لا تعملان إلا على الحد من تقلص دورهما في المنطقة. وبعبارة أخرى، فإن فرنسا والولايات المتحدة تلعبان لعبة خاسرة مسبقة، حيث لا يمكن أن يكون السلام الذي يتم التوصل إليه بوساطة روسية أو إشراف روسي إلا خسارة إستراتيجية لهما.



ليس من

الصعب فهم

سبب المعارضة

الفرنسية، نظراً

لأن تكرار صيغة

أستانا في جنوب

القوقاز سوف

ينهي فعلياً

أهمية مجموعة

مينسك ويتجاهل

مصالح القوى

الغربية بشكل

دائم.

أستانا تؤلم الحسابات الغربية

على النقيض من تركيا، فإن الولايات المتحدة وفرنسا ليست لديهما مصالح مباشرة في جنوب القوقاز سوى رغبتهما في تقليص دور روسيا إلى الحد الأدنى، والحفاظ على ما يسمى بـ«الخاصة الروسية غير المستقرة». تركيا من جهة أخرى، والتي صدرت نفسها بوصفها حليفاً قريباً لأذربيجان، وتورطت في النزاع منذ أن بدأ في أيلول الماضي، لم تجد لنفسها سوى طريقاً واحداً، هو التنسيق الكامل مع روسيا بهدف إخلاء المنطقة من نشاط المسلحين الذين تورطت تركيا بإرسال عدد منهم للقتال في القوقاز.

الأهم من ذلك كله، أنه بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا، يمكن أن يكون التنسيق المباشر بين روسيا وتركيا بداية لشيء ما في جنوب القوقاز، شيء يشبه الدور الكبير في إبعاد القوى الغربية عن سورية، مما قلل بشكل كبير من قدرة الولايات المتحدة على التحكم بمسارات الأمور في البلاد. وربما يكون ما صدر عن مسؤولين فرنسيين في الإليزيه، هو أوضح وأدق ما يعبر عن التقدير الفرنسي للوضع: «إننا نرى أن الروس ينسقون مع الأتراك فيما يتعلق بصيغة محتملة، لا نريدها، من شأنها تكرار صيغة عملية أستانا في هذه المنطقة الحساسة». وليس من الصعب فهم سبب المعارضة الفرنسية، نظراً لأن تكرار صيغة أستانا في جنوب القوقاز سوف ينهي فعلياً أهمية مجموعة مينسك، ويتجاهل

مصالح القوى الغربية بشكل دائم. وفي هذا الصدد، تنسّق إيران أيضاً مع روسيا لتسريع عملية الحل جنوب القوقاز. وعلى عكس مجموعة مينسك، فإن إيران في وضع مناسب لهذه العملية، ولديها علاقات قوية مع دول القوقاز وهي تنسّق بشكل وثيق مع روسيا وتركيا من خلال عملية السلام وفق صيغة أستانا، فهي ليست قوة من خارج المنطقة، وتشترك بعمق في الاهتمام الروسي والتركي بإبقاء الغرب خارج المنطقة. ومع نضج تشكيل هذا النوع من التفاهم بين روسيا وتركيا وإيران، سيتقلص المجال أمام أنصار تدويل الصراع واتفاق السلام، ويمكننا أن نتوقع من كل من فرنسا والولايات المتحدة أن تواصل الانتقادات اللاذعة في الأسابيع والأشهر المقبلة.

أخيراً، يبقى التأكيد على أن إيجاد سلام دائم في جنوب القوقاز شيء، والاتفاقات الحالية لوقف إطلاق النار وتجميد الصراع شيء آخر، فالعملية الثانية التي بدأت للتو كفيلاً بمنع تأجيج الصراع وتصعيده، وهي عملية ضرورية جداً في الوقت الحالي، من أجل حقن الدماء وإعاقة الهدف الأمريكي في تحويل المنطقة إلى بؤرة توتر متواصلة ومستمرة، أما العملية الأولى، فهي مرهونة فعلياً بإيجاد نوع من التحالفات والاتحادات الإقليمية الكفيلة بوضع حد للتناقضات القومية وتحويلها من مسبب للآزمات والصراعات إلى فرصة للتكامل والتعاون.

اتحاد التناحرات الأوروبي



تعميق التناقض الجاري واستمراره وزيادته تعقيداً. وعلى خلفية الأزمة الاقتصادية وبريكست وخلافات الاتحاد وإغلاقات البورصات، يجري تراجع البورصات الأوروبية، لينخفض وفق تسجيلات يوم الجمعة: «داو جونز ستوكس أوروبا 600» بنسبة 1,3% وانخفض قطاع الاتصالات بأكثر من 3%، وتراجعت العقود الآجلة لمؤشر «ستاندر أند بورز 500» بأكثر من 0,9% ومؤشر «يورو ستوك 50» بنسبة 1,5%، بالإضافة إلى تراجع عدة مؤشرات بورصات أخرى في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

حل الاستعصاء الأوروبي لن يكون إلا بتغيير السياسات

تكمّن مشكلة التناقضات والتناحرات الأوروبية في طبيعة سياساتها الاقتصادية في كلٍّ منها على حدة، وجماعة، بالإضافة إلى تشبيكها مع «الإمبراطورية الأمريكية» المتراجعة، وبالمثل، فإن نجات الدول الأوروبية، بلداناً وشعوباً، لا أنظمتها، يتطلب حلولاً لهاتين المشكلتين، وإذا ما كانت الأنظمة الأوروبية تعي مخاطر الولايات المتحدة عليها، وتدفع باتجاه تخفيض علاقاتها معها، والاستعاضة عنها بالعلاقات مع الشرق بكل بطء، وبالتدريج، كما يجري في «السييل الشمالي-2» مع روسيا مثلاً، وجرى مؤخراً عبر توقيع اتفاق حول الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين يوثق العلاقات الاقتصادية بينهما، رغم عويل واشنطن، إلا أن هذا الاتجاه لا يمكن أن يمضي لهائته ويحل المسائل العالقة دون تغيير في سياسات الدول نفسها، والتي لن تدفع بها إلا شعوبها مع تعمق الأزمة وآثارها عليها.

الشمالي-2» مثلاً، ومن جهة أخرى فإنه بات سباقاً عالمياً في درجة تطور تكنولوجيا الإنتاج نفسها، الذي بات فيه استخدام الطاقات غير المتجددة «متخلفاً» لمحدوديته، وشرطه بتوافر مواده الخام بحده الأدنى، بغض النظر عن إمكانية دول الاتحاد على القيام بهذا التحول من عدمها، بناء على طبيعة سياسة دول أعضائه عملياً، وهو ما نزع أنه غير قابل للتطبيق فعلاً، دون إجراء تغييرات حقيقية في النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم، فالإنتاج عبر الطاقات المتجددة يعني إلغاء جزء هام من الربح التجاري القائم على استيراد وتصدير المحروقات بمختلف أنواعها.

أي: إن الإقرار «النظري» بضرورة الانتقال هذا جاء نتيجة الأزمة، ومعبراً عنها لدى الاتحاد الأوروبي، ولن يكون عدم قدرة «تطبيقه العملي» إلا دافعاً ومحرضاً للأزمة ذاتها.

ملف بريكست لن يغلق

باتت مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بخلافاتها وأخبارها، أمراً حاضراً واعتيادياً في أوروبا منذ سنين، إلا أنها تزداد حدية مع مرور الوقت، وتحديداً في هذه الفترة، حيث يكون موعد الخروج النهائي المزمع في الأول من الشهر المقبل، وسط التناحرات بين لندن والاتحاد حول وجود اتفاق من عدمه، وما سيقترّب على كلتا الحالتين، وصولاً إلى أن تعلن بريطانيا عن استعدادها لنشر قوات عسكرية في مياه الصيد البريطانية، منعا لصيادي الاتحاد الأوروبي من دخولها.

لكن وعلى الرغم من ذلك، وإن جرى الأسوأ، وفقاً للتراجيح بأن تخرج بريطانيا دون التوصل إلى اتفاق، إلا أن ذلك لا يعني توقف المحادثات، وإنما

تكمّن مشكلة التناقضات والتناحرات الأوروبية في طبيعة سياساتها الاقتصادية في كلٍّ منها على حدة وجماعة، بالإضافة إلى تشبيكها مع الإمبراطورية الأمريكية» المتراجعة

المتجددة أو «الخضراء». ووقفت بشكل أساسي كل من بولندا وهنغاريا موقفاً رافضاً لهذا الطرح في البداية، معبرتان بذلك عن موقف دول أوروبا الشرقية الأفقر عموماً، على اعتبارهم غير قادرين - سواء فيما يخص الكلفة المطلوبة، أو التكنولوجيا اللازمة ودرجة تطورها في بلدانهم - على المضي بهذا التحول، إلى أن جرت تسوية الخلاف عبر الإقرار بأن الانتقال المزمع ستتكلّف به دول الاتحاد بالتساوي، مع إعطاء تسهيلات ووقت أطول للدول الشرقية التي تعتمد بشكل كبير على الفئول.

من جهة أخرى، ساد خلاف آخر فيما يخص مبلغ الدين الذي جرى الاتفاق عليه، 2,2 مليار دولار، الموجه لتعافي الاقتصاد الأوروبي وتنشيطه بعد موجة كورونا الثانية، بكيفية صرفه واستيفائه، حيث تقاسم النسب على التساوي بين الدول الأعضاء، يعني أن تدفع الدول الأفقر نسبة أكبر من ناتجها المحلي مقارنة بالأغنى، ولتذهب الحصة الأكبر من المبلغ لتعافي الأغنى أولاً.

رغم وضوح عملية النهب في الجزء الأخير المتعلق بمبلغ الدين، إلا أن موضوع تخفيض انبعاثات الكربون لا تختلف عنها، والبوصلة لفهم الأمر تكمن في المصلحة خلف هذا القرار، وخلف عباءة الحرص على الأزمة البيئية والاحتباس الحراري، في ظل الأزمة الرأسمالية والتراجع الغربي عموماً.

فقرار الانتقال إلى الطاقات النظيفة من الجانب الأوروبي يأتي في مرحلة يعاني فيه الاقتصاد العالمي أساساً من أزمات تجارية متصاعدة في النفط والغاز، إثر قوة عطالة الهيمنة الأمريكية وإعاقتها للاتحاد من إجراء اتفاقات مع الصين وروسيا، «السييل

لم يعد الاتحاد الأوروبي قائماً على المصلحة المشتركة بين دول أعضائه، هذا إذا افترضنا أنها كانت كذلك أصلاً، فالتناقض بين الدول الأغنى غرباً، والأفقر شرقاً، كان حاضراً منذ قيامه، إلا أن وظيفة الاتحاد اليوم باتت - بشكل فاقع - أداة يجري استخدامها من جميع أعضائه سعياً إلى مصالحهم الخاصة وحدها، في فترة يصعب على أي من هذه الدول أن تمضي بسياسات «تعاون» حقيقية، ما لم يجر في كل واحدة منها أولاً تغيير في سياساتها، وعلى رأسها اللبرلة والتشبيك الأمريكي، في ظل الأزمة الرأسمالية العالمية المستمرة والمتصاعدة.

■ يزن بوظو

من مستجدات أزمة الاتحاد الأوروبي وخلافاته خلال الفترة القريبة السابقة، بالإضافة إلى مسألة خروج بريطانيا القديمة الدائمة، اتفاق على خفض انبعاثات الكربون بنسبة 55% في العام 2030، وتقديم ديون بقيمة 2,2 تريليون دولار من جميع أعضائه على التساوي من أجل التعافي الاقتصادي «بسبب موجة جائحة كورونا الثانية» بعد صدّ ورد بين بولندا وهنغاريا مع الاتحاد، وعلى جانب آخر، جرى تمكين العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبين الصين، رغم التصعيد والتهديد الأمريكي.

تخفيض انبعاثات الكربون وديون من رقبة الأفقر

بعد مفاوضات استمرت لوقت طويل سبقتها وتخللتها خلافات حادة، اتفق قادة الاتحاد الأوروبي على «خفض انبعاثات الكربون بنسبة 55% خلال العقد المقبل» والتحول إلى «الاقتصاد الأخضر»، بما يعنيه ذلك من تخفيض استخدام وحرّق الفئول والغاز ومشقات النفط في الصناعة والزراعة، عبر الانتقال إلى الطاقات

الصورة عالمياً

المغرب يشتري «سماً بالماء» ويستقبل «كهنة الفوضى»



أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عن اتفاق لتطبيع العلاقات بين المملكة المغربية والكيان الصهيوني، وأعلن أيضاً وبشكل متوازٍ الاعتراف الأمريكي بشريعة السيطرة المغربية على الصحراء الغربية المتنازع عليها منذ عقود، ليكون هذا الاعتراف تنويحاً للتوجه الغربي بالخروج عن القانون الدولي، وتجاهل قرارات مجلس الأمن في هذا الخصوص.

■ علاء ابو فراج

سيمحّل إعلان تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني أثراً سوداء، لا على القضية الفلسطينية فحسب، بل على المملكة المغربية ذاتها، فالمغرب يحمل في يده الآن ثلاث بطاقات خاسرة، ويبدو أنه لا يدرك هذا بعد، رغم أن اللعبة على وشك أن تبدأ!

البطاقة الأولى: القارب الغارق

لم تترك المملكة المغربية بعد أن العالم تغير، وأن دعم الولايات المتحدة الذي تعود عليه لن يكون كافياً، فالتراجع الأمريكي لم يعد بالإمكان إخفاؤه. فحتى القوى الغربية الأخرى التي فرضت نفسها لعمري على القارة السمراء، لم تعد تضمن نفوذها. إفريقيا تشهد تحولات كبرى، وتبدو ملامح هذه التحولات في عدد من الملفات، أبرزها: العلاقات المتينة بين الدول الإفريقية والصين وروسيا، والتي تتوسع يوماً بعد آخر، وتأخذ في بعض الأماكن ملامح التحويلات الإستراتيجية، وينعكس هذا بحجم التبادل التجاري والاستثمارات الكبرى في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية الأساسية، ليأخذ أشكالاً أخرى، منها: التواجد والتنسيق العسكري والأمني، بالإضافة إلى كون روسيا تعمل تدريجياً على أن تكون «المظلة السياسية» لمنظمة الاتحاد

الإفريقي، عبر تنسيق النشاط الروسي-الصيني في المحافل الدولية، وتمثيل إفريقيا وقضاياها في تلك المحافل. تراجع النفوذ الغربي والأمريكي مسألة وقت، ويجري بتسارع ملحوظ، وهذا ما يفرض على الأنظمة القائمة كلها، البحث عن مصالحها الحقيقية، لتثبيتها عن طريق الحوار والدبلوماسية بعيداً عن استفزاز الجوار.

البطاقة الثانية: الخروج عن الشرعية الدولية

الاعتراف الأمريكي والغربي بالسيطرة المغربية على الصحراء، يعني العمل صراحة عكس القرار 690 الصادر عام 1991 والذي يعتبر إلى الجانب القرارات الأخرى الداعمة والمتممة له المرجعية الدولية الوحيدة المعترف بها لحل أزمة الصحراء الغربية، وينص هذا القرار على ضرورة إجراء استفتاء لتقرير المصير، يشترك به «الصحراويون»، وتم إنشاء بعثة خاصة من قبل مجلس الأمن لتطبيق هذا القرار، الذي جرى تعطيله من قبل المملكة المغربية المدعومة من الولايات المتحدة. لكن ما يجري اليوم لم يعد يندرج تحت المماثلة في تطبيق قرار دولي، بل تحت الخروج عن القانون الدولي، فللمملكة المغربية رأي مختلف

عن قرار مجلس الأمن، وتسعى وترى في تبني الغرب والولايات المتحدة لخارطة الطريق المغربية هذه «ثمناً لثقة» للتطبيع مع الكيان الصهيوني. المفارقة المضحكة أنه ليس من الصعب على الولايات المتحدة رفض القانون الدولي، بل بات هذا سلوكاً أمريكياً يومياً، لكن إعلان رفض القانون الدولي شيء آخر تماماً، فتستطيع الولايات المتحدة إطلاق التصريحات يومياً حول مجمل القضايا، فتطرح ما عُرف بـ «صفقة القرن»، واعترفت بالجولان السوري بوصفه جزءاً من الكيان الصهيوني، وخالفت قرار مجلس الأمن حول البرنامج النووي الإيراني وسحبت توقيعها عن البيان الختامي لمجموعة «1+5»، لكن كل ذلك وغيره لم يغير الكثير على أرض الواقع، لذلك لن يكون اعتراف الولايات المتحدة بنفوذ المغرب على الصحراء العامل الحاسم في هذا الموضوع. بل ما سيجري هو دفع المملكة المغربية لفتح حرب جديدة مع جبهة البوليساريو، بعد وقف لإطلاق النار استمر أكثر من ثلاثين سنة، وستدفع هذه الخطوة النظام المغربي للدخول في مواجهة مفتوحة مع جاراتها الجزائر، ومع دول الاتحاد الإفريقي، ومع الصين، وروسيا التي أعلنت عبر خارجيتها

رفضها للقرارات الأمريكية الأخيرة، وتمسكها بقرار مجلس الأمن حول الصحراء.

البطاقة الثالثة: التناقض مع الداخل لم يكد المغرب قد أعلن عن تطبيع العلاقات مع الكيان، حتى بدأت التفاعلات الداخلية بالظهور، فجاء أساساً من القوى السياسية والشعبية ترفض هذه الخطوة، وحتى القوى التي تعتبر أن الصحراء جزء من المغرب لا تقبل بأن يتم استرداد الصحراء بصفقة مقايضة على حساب الشعب الفلسطيني! يضاف إلى الموقف الشعبي الرفض لهذه الخطوة ليس من الصعب أن تدرك هذه القوى أن المغرب ذاهب إلى مواجهة عسكرية جديدة، وهو ما يمثل استنزافاً لطاقت البلاد وشبابها في معارك غير محسوبة النتائج، وهو ما يفتح الباب واسعاً لمرحلة من عدم الاستقرار الداخلي الذي بات يملك ما يكفي من الأسباب للانفجار.

ظهر النظام المغربي سيكون مكشوفاً قريباً، ولن يكون من السهل ترتيب الأمور وتجنب الهزات الكبرى، التي لن تشكل خطراً على النظام المغربي فحسب، بل ستشكل خطراً على وحدة المملكة ومواردها، وستكون للخطوات ضيقة الأفق هذه أثمان باهظة، ستدفع من موارد الشعب المغربي ودمائه وهو ما يجب تجنبه.

• قالت المستشارة

الألمانية
أنغيلا ميركل:
إن إجراءات
الإغلاق
الحالية فشلت

في الحد من
انتشار الوباء، مشيرة

إلى أنه سيتم تشديد الإجراءات لغاية 10 كانون الثاني، أي: بعد انتهاء فترة الأعياد.

• وافقت الهيئة

الوطنية
لتنظيم المهن
والخدمات
الصحية في
البحرين يوم
الأحد، على
تسجيل لقاح

«سينوفارم» الصيني

رسمياً، ضمن جهود التصدي لفيروس كورونا.

• تزايدت

الدعوات
في السودان
خلال الأسابيع
الأخيرة،
لمظاهرة
مليونية ضد

الحكومة «المطبعة»، من قبل جهات متعددة، أبرزها: الحزب الشيوعي السوداني، وبعض لجان المقاومة السودانية.

• سجلت السلطات

الصحية
اليابانية
تفشياً جديداً
لأنفلونزا
الطيور في

محافظة شيبغا،

لتكون المحافظة

العاشرة التي يتفشى فيها هذا المرض خلال هذا العام 2020. بحسب وسائل إعلام محلية.

• قالت وسائل إعلام

بريطانية:
إن السلطات
حذرت
المناجر
الكبرى بشأن

تخزين المواد

الغذائية وسط

احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بلا اتفاق، مع وجود مخاوف من حدوث نقص في المواد.

• وجه رئيس

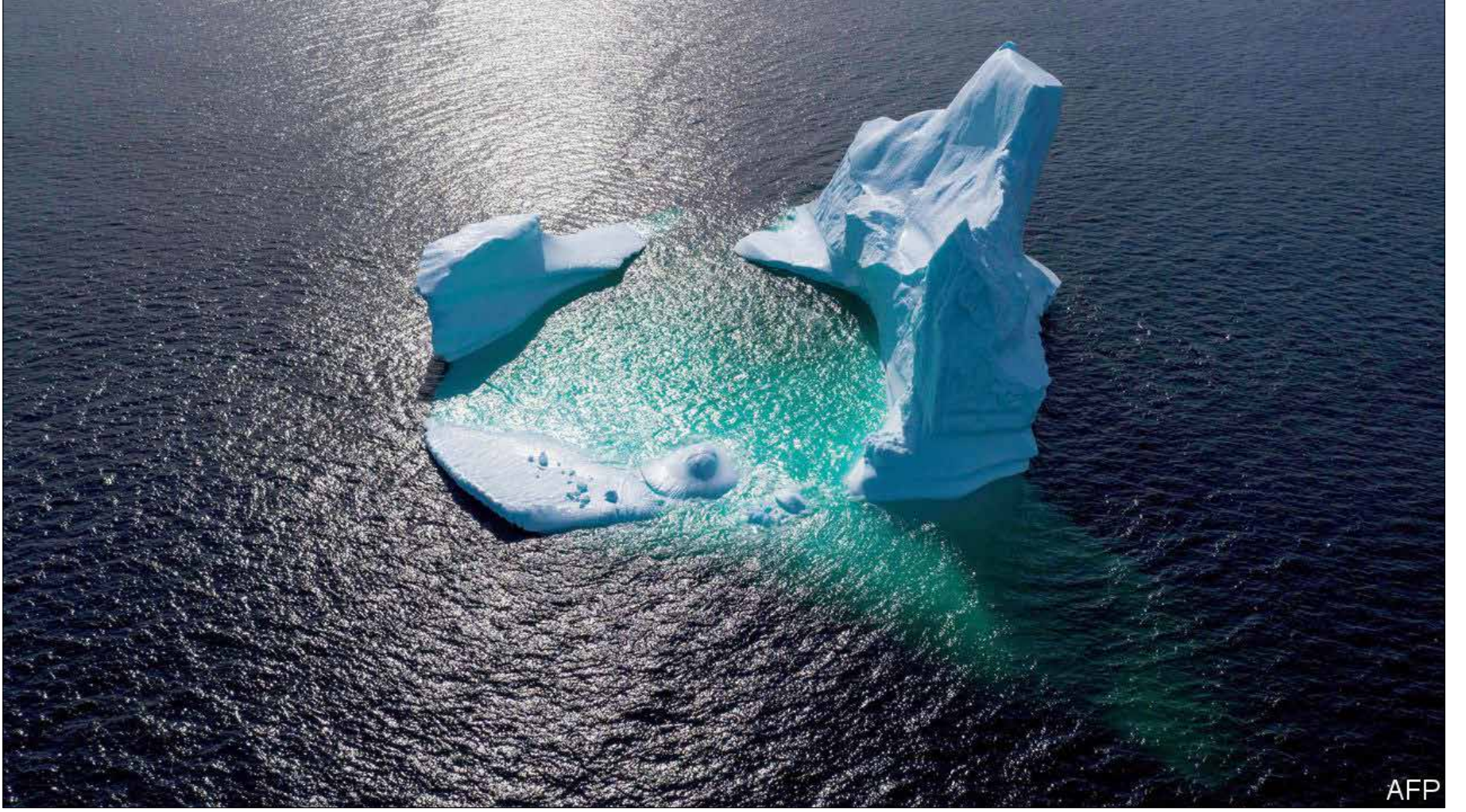
أذربيجان
إلهام علييف
انتقادات إلى

مجموعة مينسك

الخاصة بتسوية نزاع

قره باغ، ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مشيراً إلى أن أذربيجان وأرمينيا وروسيا من قاموا بتسوية النزاع، وليس مجموعة مينسك.

أوهام التقاط الكربون وخيالات تحمل



AFP

تقدم قاسيون ترجمة لقاء مع بيتر كارتر، الطبيب والباحث في شؤون المناخ منذ 1988، والذي خدم كخبير مراجع في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ ما بين 2014 و2018، والذي يناقش مسألة إنكار المناخ في الغرب والهرطقات غير العلمية وعلى رأسها التقاط الكربون وتخزينه.

■ بول جاي وبيتر كارتر

● هناك اقتصادي يدعى نوردهاوس، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعمله في المناخ. باتت أحاديث هذا الاقتصادي مؤثرة بين النخب السياسية الغربية؛ بايدين وتروودو وعدد من النخب السياسيين الآخرين. بناء على تقييماته الزمنية يظن هؤلاء بأن هناك بعض التكنولوجيا السحرية التي ستظهر في المئة عام القادمة، ولهذا لا داعي للكثير من القلق. حتى إننا قرأنا في أكثر من مكان عن اكتشافات لاحتجاز الكربون. دعنا أولاً نسأل: ما مدى إلحاح تغيير المناخ؟ وما رايك في الإطار الزمني لنوردهاوس؟

السيد نوردهاوس مشهور جداً في المجتمع المناخي، وشهرته أتت لكونه من الأشخاص الأوائل الذين حثوا الحكومات على وضع حدّ درجتين مؤبنتين كحدّ نهائي للزيادة عن متوسط ما قبل الحقبة الصناعية. لكنّه مقياس رديء، ويجب عليك أن تعمل لوقت طويل جداً في قضايا المناخ لتدرك مدى سوءه. لقد كان أحد الأشياء التي ضللت الناس بدلاً من إحاطتهم بالمعلومة الصحيحة، لكنّها جعلته شهيراً بآية حال. لقد نشر ورقة منذ فترة قريبة قال فيها: إنّ الزيادة المثلى في درجة حرارة المناخ هي أربع درجات، يا إلهي أنتخيل!

لن نصل يوماً لنرى حرارة الأرض 4 درجات، فالإنسانية لن تتحمل حتى الوصول لـ 3 درجات. هذا جنون، حتى الدرجتان قد تمّ

اعتمادها في الاتحاد الأوروبي في 1996 كنوع من التسوية. كان العلماء في حينها يقولون بأنّ الحدّ يجب أن يكون 1.5 درجة مئوية، وكان يطلق على حدّ الدرجتين اسم حدّ التوازن الذي سنضعه بحيث لا نتخطاه للأبد. فأى شيء أعلى من حدّ الدرجتين كان سيعني كوارث على الزراعة وعلى النظام البيئي، ولكنهم اعتمدوه بآية حال واستخدموا مصطلح «الجموح أو الفلتان Runaway». ومصطلح الجموح هذا ليس مصطلحاً يفصله علماء المناخ، ولكنه المستخدم بين ناشطي البيئة والمنظمات غير الحكومية منذ فترة طويلة. وهو مصطلح جيد جداً لأنه يعني بأنّ رد فعل الأرض والنظام المناخي سيعني قيام الكوكب ببعث المزيد من غازات الدفيئة من تلقاء نفسه. أسهل ردّ فعل يمكننا فهمه هو حرائق الغابات التي ازدادت بفعل التغيير المناخي، وأطلقت الكثير من ثاني أكسيد الكربون في الجو بدورها، وكذلك الميثان والكربون الأسود. وهذا ما يعنيه ردّ الفعل المضخم، لأنّه يضخم ما كانت تقوم به بالفعل حضارتنا الصناعية. هناك الكثير من مصادر التضخيم في ردّ الفعل، فلدينا مثلاً: القطب الشمالي، وأيضاً الأمازون، الذين سيكون انهيارهما كارثياً، وهو يحدث بالفعل، ويصفه الخبراء بأنّه أمر لا يمكن العودة عنه إذا ما استمر، ولن يكون بيدنا أي شيء لفعله للتأثير في النظام المناخي.

● نتحدث عن كلّ هذا ضمن حدّ الدرجتين،

أسهل ردّ فعل
يمكننا فهمه هو
حرائق الغابات التي
ازدادت بفعل التغيير
المناخي وأطلقت
الكثير من ثاني
أكسيد الكربون في
الجو بدورها

ولكن حتى لو قامت الدول بكل ما عليها ففعله وفقاً لاتفاق باريس للمناخ، فسنصل لحدّ الدرجتين في 2050. اتفاق باريس لا يوقف حدّ الدرجتين، بينما أنت تقول بأنّه حدّ متأخر لا يمكننا فعل شيء عنده. هناك الكثير من الأبحاث والتصريحات العلمية التي تثبت بأنّ حدّ الدرجتين متأخر جداً. انظر نحن عند 1.1 و1.2، ويمكنك رؤية مدى الأحداث الكارثية التي شهدناها بالفعل. حدّ الدرجتين سيطلق بلا شك جموح الاحتباس الحراري. هناك ورقة بحثية ممتازة نشرت العام الماضي، وجذبت الانتباه لما يسمى «وضع الأرض الحامية»، وهو مصطلح علمي، إن تفحصت الورقة بشكل جيد فسترى بأنّ جميع الظواهر تحدث عن حدّ الدرجتين. هناك نوعان من المضاعفات الرئيسية للبقاء على قيد الحياة بسبب الاحتباس الحراري، أحدين بالاعتبار البشر وحدهم. الأولى: هي الزراعة. لدينا زراعة ناجحة بشكل رائع، سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا، أو الصين التي تنتج أغذية أكثر من الجميع. هذه الزراعة الناجحة تعتمد فقط على المناخ المستقر الذي شهدناه خلال العشرة آلاف عاماً الماضية، وهذا الاستقرار هو بالضبط ما كنا بحاجة لاختراع وتطوير الزراعة في العديد من المواقع حول العالم. هناك الكثير جداً من العوامل المتنوعة ذات الضرر الهائل بالزراعة بسبب التغيير المناخي. ومن المنطقي أنّنا إذا ما وصلنا إلى درجة حرارة أعلى وحرائق أكثر وجفاف أشد، فستتدهور الزراعة لعدم قدرة النباتات على تحمل درجة حرارة معينة. الزراعة هي المفتاح المطلق لبقائنا، وهي الجانب الأكثر أهمية بالنسبة للبشرية فيما يتعلق بتغيير المناخ.

المشكلة الكبرى الثانية: هي في التأثير المرعب للتغيير المناخي فيما سميناه بالجموح. سيعني هذا القضاء على جميع

أشكال الحياة على الأرض. بداية الجموح تعني نهاية كلّ شيء. سيكون لدينا كوكب مختلف كلية، كوكب حار ويزداد حرارة. ولا نتحدث عن الحرارة التي شهدها الكوكب قبل ملايين السنين، بل حرارة بوتيرة أسرع بكثير أدت إليها انبعاثاتنا.

● يتم اليوم الحديث عن «صافي انبعاثات» صفر كربون بحلول 2050. هل هذا كافٍ؟

يسمح لنا «صافي انبعاثات الكربون» بدخول عصر وهم تغيير المناخ. إنّه مصطلح حديث نسبياً. منذ التسعينات حظينا بمئات آلاف الأوراق البحثية التي تحدثت عن الانبعاثات الحقيقية، وجميعها تقول بوجوب تقليص الانبعاثات بشكل سريع وشديد. في تقرير الهيئة الدولية المعنية بالمناخ الخامس في 2014، يمكننا أن نرى بأنّ هدفنا يجب أن يكون تقليص الانبعاثات إلى صفر، وستجد ذلك بشكل واف في تقارير درجة 1.5 مئوية. ولهذا فمصطلح «صافي صفر» مجرد محاولة تلاعب بالكلمات لنصل إلى خيال علمي، وليس إلى علم. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك أنّ هذا المصطلح يخفي ما يسمى بالتقاط الكربون، وهو الأمر التكنولوجي الخرافي بآية حال. مشكلة «صافي الانبعاثات» أنّها تحمل الكثير من التعاريف، بينما مستقبل البشرية ومستقبل الحياة على الأرض يجب أن يكون أكثر تحديداً. هذا واضح أشدّ الوضوح، عليك كي تجعل العامة يفهمون - وهم يسعون حقاً إلى الفهم - أن تكون محدداً. يمكن لصافي الانبعاثات أن يعني الكثير من الأشياء، فهي بحسب مراكز العلوم، مثل: MIT أن تحاول الدول تقليص الانبعاثات بأقصى قدر ممكن، ثم القيام بإزالة ما تبقى من ثاني أكسيد الكربون من الجو. هذا جنون بلا أدنى شك، وهو يناقض جميع أشكال العلوم التي حظينا بها عن المسألة في الخمسة والعشرين عاماً

الأرض لدرجات الحرارة المرتفعة

الأبحاث عن الطاقة النووية، وهي بالفعل لديها بعض المشاكل، مثل: السرطانات، لكننا يجب أن ندخل في نمط النجاة اليوم، بينما لا يشعر السياسيون بالحاجة لذلك، وهنا تكمن المشكلة.

ياخذنا هذا إلى مسألة الحيز الزمني والاستثمارات. هناك تقريران رسميان في بريطانيا والولايات المتحدة، نُشرا منذ ستة أشهر، وقد كانا مدهشين بأن لدينا القدرة على استبدال كامل الوقود الأحفوري بطاقة مستدامة خلال 15 إلى 20 عاماً. ولكن هذا يعتمد بشكل أساسي على كمية المال المخصصة لاستثمارها في خلق هذه الطاقة البديلة. فإن ترك الأمر للسوق فلا أعتقد بأن الأمر سيتم، أما إذا تدخلت الحكومات وخصصت مبالغ استثمار هائلة، فعندها سينجح الأمر.

بينما في الوقت الحالي تتدخل الحكومات في حقيقة الأمر لإبطاء تقدم الطاقة النظيفة، ولإبقاء ما يقتل الكوكب حياً: الوقود الأحفوري. إنهم يقدمون الإعانات للوقود الأحفوري، على طول العالم يقدمون الدعم للوقود الأحفوري. لقد قام مركز MIT في 2015 بحساب الإعانات المقدمة لصناعة الوقود الأحفوري عالمياً، وتم إعادة التأكيد على الأرقام في عام 2019. لقد تبين بأن الإعانات لقطاع الوقود الأحفوري حول العالم تبلغ 5 تريليونات دولار سنوياً.

على جميع الناس كسر أبواب حكوماتهم، والقول لهم: توقفوا عن دعم الوقود الأحفوري الذي يقتل مستقبلنا، وعليكم التوقف اليوم. لقد أطلق بايدين وعوداً ضبابية عن كون حكومته ستوقف الإعانات للوقود الأحفوري دون أن يحدد ما إذا كان سيفعل ذلك مفرداً، أم إن قامت جميع دول العالم الأخرى بذلك، لكن إذا ما نظرنا عن قرب إلى منصات السياسيين الديمقراطيين والجمهوريين فسندج بأنهم لا نوايا لديهم لإنهاء الوقود الأحفوري. لقد تابعت الجدلالات الانتخابية، والتي أكد فيها بايدين بأنه لن يوقف تقنيات التكسير لاستخراج النفط.

● إذاً: مسألة التقاط الكربون التي يستمررون بالحديث عنها في الولايات المتحدة، هل هي واقعية بأي شكل؟

لا، هي مجرد خيال. أولاً، لأنّ عليك تقليص انبعاثاتك إلى صفر افتراضياً، صحيح؟ لذلك لا توجد طريقة يمكن من خلالها القيام باحتجاز الكربون وعزله فعلياً ضمن معادلة علمية. إنها مسألة متناقضة. يقولون بأنّ تحقيق ذلك علمياً ممكن، إذا وصلنا إلى الصفر الافتراضي، لكن حتى نفعّل ذلك يجب أن نزيل الكربون من الغلاف الجوي. المسألة محض هراء، لا توجد اليوم أيّة آلية لإزالة الكربون من الغلاف الجوي، ناهيك عن عزله بحيث لا يتسرب. إنه أمر مستحيل، وهو غير لازم بتاتاً. كلّ ما علينا فعله هو استبدال الوقود الأحفوري بطاقة نظيفة مستدامة لا تلوث. إنّ تفضيل الحكومات الغربية لما يسمى بالطاقة البيولوجية، والتقاط الكربون، والتقاطه مجرد هراء وخيال يريدون به تبرير استمرارهم بالنمط السائد. يريدون إحراق الأشجار، بينما علينا زراعة ترليون شجرة بدلاً من إحراقها. الأشجار لا تلتقط الكربون، ولكن إذا نجحنا بزراعة ترليون شجرة فقد ننجح في تغيير تركيز انبعاثات الكربون.

■ بتصرف



إنتاج الوقود الأحفوري بنسبة 86% إلى 87% بحلول عام 2050. لكن إلى الآن لم نشهد شيئاً من تطبيق هذا الاتجاه، ونحن قريبون جداً من إطلاق الجموح الحراري. عندما نصل إلى درجة 1.5 مئوية فسنشهد بشكل عملي تضاؤل أكثر المحاصيل على وجه الأرض، وعند درجتين ستدوي كامل المحاصيل. ليس الأمر مجرد صافي انبعاثات غامض، فهو يعتمد على السرعة التي يمكننا من خلالها تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

● دعني أعقب على أمر قلته في وقت مبكر. قلت بأنّ الزراعة في خطر، لكنني أعرف أنّنا بالإضافة إلى التخلص من الوقود الأحفوري، علينا أيضاً تغيير الطرق التي نقوم بها بالزراعة، أهدأ صحيح؟

نعم بكل تأكيد، وهذا مذكور في تقدير الهيئة الدولية المعنية بالمناخ عن 1.5 درجة مئوية، فقد ذكر بالتفصيل حاجة إجراءات كبرى على جميع مستويات المجتمع، ويشمل ذلك الزراعة. المصدر الأول للانبعاثات بلا شك هو الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي والميثان إلخ، لكن في مرتبة ليست بالبعيدة عن الوقود الأحفوري تأتي طريقة إنتاجنا للغذاء. علينا ببساطة أن نغير طريقة الإنتاج العالمي للطاقة. ليس هذا بالأمر الصعب تقنياً، ف لدينا كلّ هذه التكنولوجيا الحديثة المذهلة، وهي تكنولوجيا ذكية وقادرة على استبدال الوقود الأحفوري، المشكلة هي في القيام بخطوة التغيير، وليس في وجود أساساتها التقنية.

نتحدث هنا عن الرياح والشمس والطاقة الشمسية المركزة. لا يمكننا التخلي عن الطاقة النووية، فهي مصدر منخفض انبعاثات الكربون بشكل كبير جداً، ولهذا لا يمكننا التخلي عنها. أعلم بأن الكثير من الناس لا يحبون سماع هذا، لكنني قمت بالكثير من

وردت مسألة التقاط الكربون ضمن تقديرات الهيئة الدولية المعنية بالمناخ منذ التقدير الثالث في 2001 بشكل عرضي والآن يتحدثون عنها مراراً وتكراراً

حيث شدد مراراً وتكراراً على وجوب تقليص الانبعاثات الآن وعلى الفور. جميع المنظمين وافقوا على ما قال، وجميع العلماء أقرّوا ما ذهب إليه المؤتمر. الأمر المهم الوحيد اليوم هو: تقليص الانبعاثات بشكل سريع جداً، وكل ما عدا ذلك غير مهم. لكن هذا لا يحدث بالفعل، فالحكومات الغربية لا تتحدث حتى عن فعل هذا. عندما ننظر إلى خطة بايدين للمناخ، فهي لا تقترب حتى من التخلص من الوقود الأحفوري. تذكرها الخطة بشكل عرضي على أنّ أماناً عقوداً لتنفيذها. تتحدث خطة بايدين بشكل رئيس عن أسطورة التقاط الكربون، وهي التي لا يمكن القيام بها. إنها تكنولوجيا غير موجودة، فقط كخيال علمي. لقد وردت مسألة التقاط الكربون ضمن تقديرات الهيئة الدولية المعنية بالمناخ منذ التقدير الثالث في 2001 بشكل عرضي، والآن يتحدثون عنها مراراً وتكراراً. باتوا اليوم يتحدثون عنها باسم «الانبعاثات السلبية».

إنّها أمر مربك، وهي تعطي المبرر لاستمرار صناعة الوقود الأحفوري بالبقاء. بينما الأمر الوحيد اليقيني الذي لا شك فيه، والذي يوافق عليه جميع العلماء: علينا إنهاء صناعة الوقود الأحفوري على الفور. علينا استبدالها بنسبة 100%، وهو الأمر الذي كنا نعرفه منذ أعوام، وليس بالجديد علينا. يمكنكم العودة إلى تقرير الهيئة الدولية 2012 الذي أعلن بوضوح بأننا مستعدون لذلك، وأن علينا استبدال الطاقة المستخرجة من الوقود الأحفوري.

وللإجابة عن سؤال السرعة التي يجب فيها التخلص من الوقود الأحفوري، فقد حاول تقرير الهيئة الدولية أن يضع مدة افتراضية حتى عام 2050. ليس هذا شبيهاً «بصافي انبعاثات صفري». السيناريو الأفضل، وهو السيناريو الوحيد للنجاة، يعني: تخفيض

الماضية، وهي علوم محددة. يجب أن يتم تخفيض الانبعاثات. في 1990 كانت النسبة المطلوبة 80%.

لقد أتى مصطلح صافي الانبعاثات عن طريق علمي، بعض الأبحاث هنا وهناك مما تزامن مع الإحباط التالي لفشل مؤتمر كوبنهاغن في 2009. لكن بعد ذلك بدأ الإعلام وصانعو السياسات ينشرون مواد تجعل الحلول تبدو أسهل بكثير، وهو الأمر الذي ينافي الواقع الذي قد يضمن نجاتنا. وبدأوا بتغيير الحد الموازن الأبدى درجتين مئويتين ليصبح فقط حداً مؤقتاً نصله في 2100. وكما نعلم لم يتوقف الاحتباس الحراري ولم يحدث شيء. دخلت مصطلحات غير محددة، مثل: صافي الانبعاثات و«الكربون التراكمي». وكما قال دافيد أرتشر من شيكاغو، وهو أحد واضعي النماذج الرائدة في العالم فيما يخص الكربون والمناخ: إنها تبقى للأبد، انبعاثاتنا من ثاني أكسيد الكربون تبقى في المناخ لألاف السنين.

لدينا اليوم أعلى تركيز ثاني أكسيد كربون في الجو منذ 23 مليون عام.

● دعني أكون مباشراً هنا، وأقول لك ما الذي فهمته من كلامك: مسألة صافي الانبعاثات الصفريّة، ومسألة التقاط الكربون بتكنولوجيا جديدة قادرة على إزالة الكربون من الجو، جميعها تمويه للقول بأننا لسنا بحاجة للتخلص من الوقود الأحفوري بسرعة، وبأنّ لدينا وسائل أخرى للوصول إلى الصفر؟ تماماً، هذا هو لب المسألة. يريدون أن يقتنعوا بأنّه ليس علينا إغلاق صناعة الوقود الأحفوري. عندما قصدت مؤتمر COP 25 في مدريد، وهو أحد مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى عن المناخ، كان الدكتور هاوسونغ لي، وهو اقتصادي تقليدي من كوريا الجنوبية، واضحاً في افتتاح المؤتمر،

الولايات المتحدة أنقذت البشرية

من الطبيعة والفضائيين و«الروس» و«الصينيين»!



حكماً أمريكيون. أما سلسلة أفلام رجال باللباس الأسود- Men in Black «1-2-3-4» «2019-2012-2002-1997» يُظهر وكالة سرية أمريكية من أجل حماية الكوكب من الغزو الفضائي «الشرير» على الرغم من وجود فضائيين «أخيار» يعملون مع الإنسان ويتعايشون مع البشر على الأرض بشكل مموه. هذه الوكالة تُظهر أناساً تخلّوا عن حياتهم الشخصية، وضحو بها لصالح التخفي الدائم ضمن الوكالة. ودائماً ينتصر «البطل» الأمريكي وقدراته العلمية وأخلاقياته العالية. فيلم «حافة الغد» يُظهر سيطرة الفضائيين على أوروبا بعد غزوهم للأرض، فيتصدر فريق عالمي وأساسه الولايات المتحدة لهم، فتنتصر البشرية مرة أخرى.

الوحدة العنيفة

تطول لائحة الأفلام التي تظهر العدو الخارجي للبشرية، وتودح الدول والقوى والطبقات من أجل الواجهة المشتركة. هذه الوحدة الوهمية للقوى السياسية والاجتماعية تقفز فوق التناقضات السياسية والطبقية، وتلغها، بغض النظر عن ضرورة وحدة البشرية في مواجهة الأخطار المحققة بالبشرية. ليس فقط القفز الإيديولوجي، فوق الانقسام الطبقي، وهو المطلوب تثبيته في الأفلام، بل إظهار قيادة الولايات المتحدة للبشرية جمعيتها، وإظهارها أمة الحرية والإنسانية. وهذه المحاولات تثبت من خلال إظهار باقي الشعوب والدول كعناصر مشبوهة، أو جاهلة، يحكمها الجهل. فالمافيا دائماً روسية، والأغبياء والبسطاء ذهنياً هم دائماً من الصينيين، أو شبكات الإتجار بالبشر هم من الصينيين.

الولايات المتحدة لم تنقذ البشرية، بل شبّه لهم!

الأمور؟! في دليل على بدائية التفكير الروسي ولا علميته.

الانتصار ضد الفضائيين!

الخطر على البشرية يأتي أيضاً من الفضائيين. وهذا الكلام يكثر مؤخراً، خصوصاً في كلام بعض السياسيين عن التواصل مع الفضائيين! أو في الترويج الغامض لموجة «الجسم الحديدي» الغريب الذي يظهر مؤخراً في غير موقع من العالم!

إن فيلمي «يوم الاستقلال»- Independence Day «1996» ويوم الاستقلال: القيامة- Independence Day: Resurrection «2016»، يحاكيان هجوماً فضائياً على الأرض، ومن غير الولايات المتحدة لتنفذ البشرية، علماً ومسؤولية أخلاقية وإنسانية؟! وهنا يظهر العلماء الأمريكيين جيشها، وقدرتهم على التضحية وعلى قيادة وتحفيز باقي الدول من أجل التصدي للهجوم. لا بل إن رئيس الجمهورية نفسه يتطوع في المعركة كونه طياراً سابقاً في نهار مميز بالنسبة للولايات المتحدة، وهو يوم الرابع من تموز- يوم الاستقلال «من هنا جاء اسم الفيلم». ينجح التصدي ويتم إنقاذ البشرية هنا أيضاً. المريخ يهجم- Mars Attacks «1996» هو فيلم يحاكي هجوماً لفضائيين للسيطرة على الأرض. وتتصدر الولايات المتحدة المشهد من خلال اكتشاف بالصدفة، عبر استخدام الموسيقى من أجل تفجير أدمغة الفضائيين. ويظهر في الفيلم تفاني القيادة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة للتضحية بذاتها. تنتج الفكرة ويتم إنقاذ البشرية. أما فيلم النسيان- Oblivion «2013» يظهر بقية قليلة من «أبطال» بشريين يواجهون محاولة القضاء على الجنس البشري. وهؤلاء الأبطال هم

ليس فقط القفز
الايديولوجي فوق
الانقسام الطبقي
هو المطلوب
تثبيته في الأفلام
بل إظهار قيادة
الولايات المتحدة
للبشرية جميعها
وإظهارها أمة
الحرية والإنسانية

يقال: إن المجرم يبقى يدور حول جريمته. والولايات المتحدة، ممثلة الإجماع الإمبريالي العالمي، تقوم بذلك الدوران الكثيف والمتكرر حول جريمتها في قطاع أساس من دعايتها عبر صناعة الأفلام وهوليوود. والأمثلة كثيرة ومبالغ في أن. فالولايات المتحدة أنتجت مئات الأفلام للقول: إنها أنقذت البشرية، أو كانت هي في طبيعة تلك المهمة. ولكنها في غالب تلك المهام «المنتصرة» واجهت الطبيعة والفضائيين، و«الروس». وفي كل ذلك جوهر تضليلي حول العدو الرئيس للبشرية: الراسمالية.

د. محمد المعوش

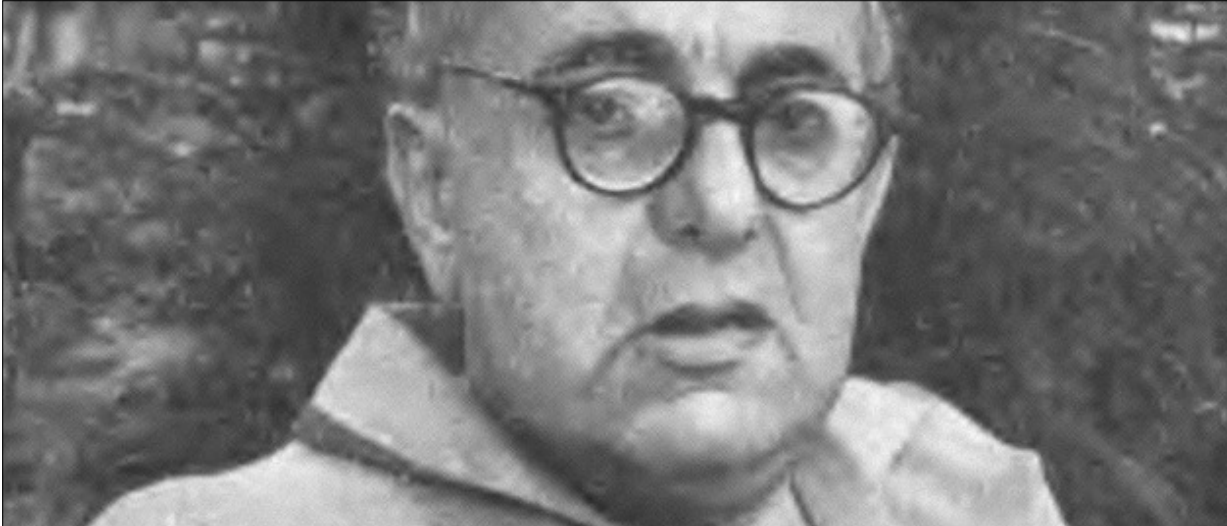
الانتصار ضد الطبيعة!

أنتجت هوليوود أفلاماً عديدة تمثل فيها خطر الطبيعة على البشرية، في نماذج تحاكي يوم «الدينونة» أو «القيامة» وذلك لإعطاء السياق مبالغة صادمة. ومنها نذكر مثلاً: «النواة»- The Core «2003»، حيث تتعطل حركة الصهارة المحيطة ببنوة الأرض، فتقوم الولايات المتحدة بتشكيل فريق «انتحاري» للوصول إلى الصهارة، عبر جهاز اخترعه أمريكي حكماً، وإعادة تحريك الصهارة من خلال انفجارات نووية مدروسة التوقيت. تنجح، ويضحى الغالبية بحياتهم فداء للبشرية! فيلم «الكارثة»- Armageddon «1998» يحاكي احتمال تدمير الأرض من خلال كويكب ضخم... وهنا طبعاً الولايات المتحدة تتقدم المشهد عبر فريق «انتحاري» يفدي البشرية، عبر الوصول إلى الكويكب وتفجيره نووياً من داخله. ينجح الفريق، ويضحى الغالبية بحياتهم وتنجو البشرية مرة جديدة! فيلم آخر شبيه بـ «الكارثة» هو فيلم «التأثير العميق»- Deep Impact «1998»، الذي يحاكي تدميراً «بطولياً» لكويكب سوف يؤدي إلى الانقراض. أما فيلم «اليوم ما بعد الغد»- The Day After

Tomorrow «2004» يتحدث عن عصر جليدي يضرب الكرة الأرضية، ولكن هذا المرة لم يتم تسجيل إيقاف للكارثة، بل هروباً منها، ولكن تظهر البطولة الأمريكية عالمياً في محاولتها المستميتة لإنقاذ شعبها وباقي الشعوب، وفي سياق الفلم، تلغي الولايات المتحدة ديون المكسيك مثلاً، من أجل السماح للأمريكيين باللجوء باتجاه الجنوب حيث تأثير العاصفة أقل. أما فيلم عاصفة الطقس أو الجيوستورم- Geo Storm «2017» يحاكي حالة السيطرة على أقمار صناعية ووظيفتها التلاعب بالطقس، من أجل توليد عاصفة عالمية وذلك لأهداف سياسية، وهذه المرة المؤامرة من داخل الولايات المتحدة، من قبل قسم «فاسد» من النظام الأمريكي من أجل السيطرة على العالم! ولكن سرعان ما يهب القسم الأعظم «الخير»، ويوقف العملية بعد سلسلة كوارث تضرب الأرض.

وتمر الرسائل السياسية في تفوق الولايات المتحدة العلمي والأخلاقي والمسؤول عن باقي «الأمم»، وتظهر مدى تخلف الدول الأخرى، كالروس تحديداً، فأحد مشاهد فيلم «الكارثة»، يظهر خبيراً روسياً ضمن الفريق الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة، وهو يضرب المعدات في المركبة من أجل إصلاحها، ويعطن صراحة: «هكذا نحن في روسيا نصلح

في ذكرى المؤرخ فلاديمير لوتسكي



ظهر الكثير من المؤرخين الذين تناولوا في أعمالهم تاريخ الشرق والبلدان العربية في القرن العشرين، ومن بينهم المؤرخ السوفييتي فلاديمير لوتسكي (1906-1962) الذي تصادف ذكرى رحيله الـ 58 بتاريخ 17 كانون الأول الحالي.

■ قاسيون

هو واحد من مؤرخي المدرسة السوفييتية في النصف الأول من القرن العشرين، وواحد من المؤرخين القلائل الذين يقفون على رأس المؤرخين من حيث الأعمال التاريخية النوعية. حيث ترك أكثر من 100 عمل حول قضايا حركات التحرر في البلدان العربية، وساهم بتحرير عدد من الأعمال حول تاريخ واقتصاد الدول العربية، كما أنشأ مدرسة للمستعربين السوفييت في مجال التاريخ الحديث والمعاصر.

من أهم أعماله كتاب «الحرب الوطنية التحررية في سورية 1925-1927»، الكتاب الذي يتحدث عن الثورة السورية الكبرى التي قادها سلطان باشا الأطرش ضد الاستعمار والإمبريالية الفرنسية، وهو أحد المراجع الرئيسية عن تاريخ الثورة «صدر عام 1964».

بالإضافة إلى بعض الأعمال الاقتصادية والأدبية، ترك فلاديمير لوتسكي كتباً

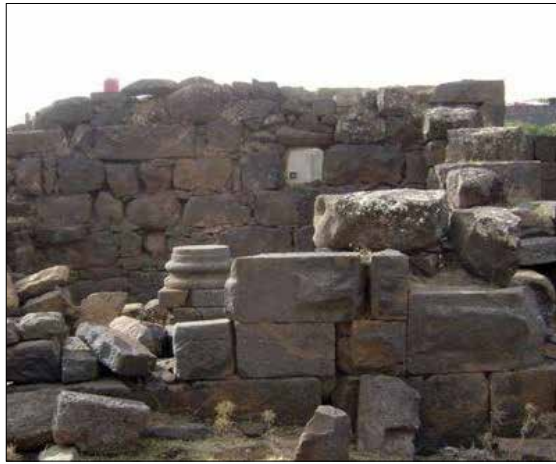
عن تاريخ سورية ومصر ولبنان وأوزبكستان وشمال إفريقيا وتركيا العثمانية، والبلدان المتحررة من الاستعمار القديم، وعمل في أكاديمية العلوم السوفييتية، معهد الاستشراق. «تاريخ الأقطار العربية الحديث» هو أول تجربة في الأدب الروسي والسوفييتي تستعرض بصورة منتظمة تاريخ العرب في العصر الحديث «القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين»، حيث بدأ هذا العمل في سلسلة من المحاضرات الجامعية

التي ألقاها في موسكو منذ 1936، ونشر بعضها في الكتاب المدرسي «التاريخ الحديث للأقطار المستعمرة التابعة 1940»، واستكمل عمله في المحاضرات التي ألقاها بين عامي 1949-1953، ليصدر الكتاب منتصف ستينات القرن الماضي، أي: بعد رحيله بسنوات. جاء في كتابه عن أوضاع الإمبراطورية العثمانية نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر: «وقد أفضت هذه الانتفاضات الكثيرة العدد

كانوا وكنا



شارك أهالي حوران «محافظة درعا» في العديد من محطات التاريخ الوطني للبلاد، إذ قادوا ثورة ضد الاستعمار الفرنسي عام 1920، وشاركوا في الثورة السورية 1925-1927، وفي انتفاضة الجلاء 1945 وغيرها من محطات تاريخ سورية في القرن العشرين. في الصورة: لوحة غلاف كتاب «صور مشرقة من نضال حوران».



مكتشفات معبد زيوس

أنهت البعثة الأثرية في دائرة آثار السويداء أعمال التنقيب الأثري للموسم الحالي، في الجزء الشرقي من معبد زيوس «ماجيسستوس» ببلدة قنوت. وصرحت دائرة آثار السويداء، أنه تم الكشف عن فراغات معمارية عبارة عن غرف صغيرة، وتمت إزالة الردميات لتظهر فيها عناصر معمارية كأبواب صغيرة تقود إليها، كما ظهر جزء من قاعدة المعبد السفلية، والقناة المائية التي كانت تمر بجوار الغرف، وتغذي أجزاءً من المعبد، وتقود إلى خزان مياه موجود أمامه. يذكر أن المعبد يعود إلى القرن الأول قبل الميلاد ويقع أعلى المدينة العليا «الأكروبول».



معرض العراق للكتاب

بدأت فعاليات معرض العراق الدولي للكتاب في نسخته السابعة والأربعين، بمشاركة أكثر من 300 دار نشر من 21 بلداً، وسط إجراءات احترازية مشددة للوقاية من مرض فيروس «كوفيد-19». وأطلق اسم الشاعر العراقي مظفر النواب على دورة المعرض الجديدة، التي تستمر في مدينة بغداد حتى تاريخ 19 كانون الأول الحالي، وتضم أجندته نحو مليون عنوان تغطي مختلف الميادين. كما سيشهد المعرض عشرات الفعاليات الفنية والثقافية والإعلامية، وكان من المقرر أن يقام المعرض في آذار الماضي، قبل أن يتم تأجيله بسبب تفشي مرض فيروس كورونا.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/ 12/ 13» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الخطاب الجامع: أبعد من حديث عن الطقس



■ نور ابو صراج

وَجِد في الشارع الذي نشأت فيه، ثلاثة صالونات للحلاقة الرجالية، على الرغم من أن طول الشارع لم يكن يتعدى بضعة مئات من الأمتار. كما أن الرجال في حيناً، لم يمتلكوا يوماً قصات شعر خاصة تميزهم عن غيرهم، أو تنشي بكم العناية المكثفة التي يتلقاها شعرهم من صالونات التجميل.

لكن ومع التقدم في السن، لاحظت بأن تلك لم تكن سمة حيناً فقط، فالمدينة بأكملها تكرر ذات المشاريع الاقتصادية الصغيرة. في أواخر التسعينات بدأت تظهر أولى صالات البلياردو وألعاب الكومبيوتر، لم يمض وقت طويل حتى امتلأت أحياء المدينة بأكملها بصالات من هذا النوع. أينما تحرك المرء يصل إلى سمعه صوت الطبايات الثقيلة وهي تتدحرج على القماش الأخضر، تصطدم مع بعضها، ومن ثم تسقط في مكانها. جاءت بعد ذلك حقبة رياض الأطفال الخاصة، وعلى المنوال نفسه؛ تحولت الكثير من البيوت إلى قاعات صف، ووضعت تجهيزات حدائق الأطفال، وبدأت حيل والألعاب التنافس بين هذه الجهات، حتى وصل الأمر بإحدى هذه الرياض أن تخطف ذات يوم طفلاً وجدته على الطريق. بحيث لم يتم اكتشاف مكان الطفل إلا بعد البحث والتقصي ليكتشف ذووه بأن تلك كانت محاولة لإقناعهم بتسجيله في مكان آخر.

وتتالت الحقب؛ حقبة آلات الكابيتشينو والشوكولا الساخنة في الشوارع، حقبة معاهد تعليم اللغات، حقبة محلات الموبايل وهلم جرا. كما لو أن كل شيء في هذه المدينة مكرر ومعاد.

ثقافة مكررة أيضاً

مع الانتقال إلى دمشق، لاحظت أنه ورغم التنوع الذي تفرضه العواصم والمدن الكبيرة، لكن الظاهرة ذاتها تتكرر على مستويات عدة، وكثيراً ما تتجاوز حدود المنافسة والتقليد في المشاريع الاقتصادية وصولاً إلى العمل

الثقافي. ظهرت في دمشق فرق المشي والرياضة وتسلق الجبال، وسرعان ما نبئت عشرات فرق المشي الشبيهة. بالطبع هنا، كان للتكرار بعداً إيجابياً، لأن تشجيع الناس على الرياضة واكتشاف الطبيعة السورية، والتعرف على قراها القصية لا يمكن أن يغدو أمراً سلبياً حتى لو كثرت المبادرات التي تدعو له. لكن الجانب السلبي تظاهر عبر الانقسامات التي باتت تحدث في بعض تلك الفرق، والاختلاف في أشكال إدارتها ورسم أهدافها وطبيعة نشاطها. وكان الأمر ذاته يحصل مع الفرق الموسيقية، وأحياناً المؤسسات الثقافية والمشاريع الإعلامية. واللافت هنا: أن المشاريع الناشئة كانت قلماً تبدأ من النقطة التي انتهت عندها المشاريع التي سبقتها، بل تكرر تماماً ذات المبادرات وورشات العمل والأنشطة.

انقسامات

حتى في مواجهة الوباء

كان يمكن عدم التوقف عند هذه الظاهرة كثيراً، لولا أنها أحياناً ما تعيق مشاريع وأعمال أكثر إلحاحاً وخطورة، وتحديداً تلك المشاريع التي تتطلب تضامناً أكبر عدد من الجهود لتحقيق أهداف كبرى. فمع بداية انتشار فايروس كورونا مثلاً، ظهرت العديد من المبادرات الهادفة لتأمين المستلزمات الطبية والدواء للمصابين، ودعم الفئات الأشد ضعفاً في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضها الحجر الصحي. خلقت تلك المبادرات في ظرف طارئ ولتنفيذ أهداف محددة، لكن مع مرور الوقت وامتداد أمد الجائحة، بدأت الخلافات

لا بد من البحث عن الأفكار التي توحد الناس وتقربهم دون الاكتفاء بالاختباء في المساحات الآمنة فالحديث عن الطقس لا يكفي لصنع التغيير

يشبه الأمر في هذه الحالة الاقتصار على أحاديث الطقس بين الغرباء، كما لو أن أي حديث يتجاوز درجة الحرارة ومنسوب الأمطار قد يهدد باحتدام الخلاف. ويتم في هذه الحالة الاكتفاء بالترويج لشعارات فضفاضة ومكررة دون التطرق لجذور المشكلات، أو أسبابها، أو اقتراح آليات لحلها.

في حين يعكس النزوع للتكرار وتحديداً في المشاريع الاقتصادية مثلاً، عدم الرغبة في المخاطرة في البحث عن أبسط المشاريع التي قد تحقق مستوى مقبولاً من الربح، دون أن تفاجئ الجمهور بمشاريع أو خدمات جديدة، حتى لو كان ذلك يعني تحول أسواق بأكملها لبيع المنتجات ذاتها. فالحي الذي كان يوماً مكتظاً بالهالقين بات اليوم مزدحماً بمحلات السمانة، التي تمد أمام واجهاتها بسطات لخضار ذابلة تكسد دون أن تجد من يشتريها. من جهة يمكن القول: إن تشجيع الناس على المخاطرة بطرح أفكار جديدة قد يكون أحد الحلول، لكن ذلك لا يعدو كونه حلاً مجتزأ، فالحقيقة أن سوق العمل والصعوبات الاقتصادية تمنع الناس من المخاطرة بالمبالغ التي نجحوا بجمعها، وبالتالي، يكون الهروب نحو الخيارات التي تبدو أكثر أمناً وضماناً أمراً مفهوماً. لكن هذا الأمر لا ينطبق على العمل الثقافي أو السياسي، فالثقافة في جوهرها قائمة على الخلق والإبداع، وكل ما هو مكرر ومعاد ينافي جوهرها ودافع وجودها. أما فيما يتعلق بالسياسة فهامش الجراءة في الطرح مطلوب وضروري. لا بد من البحث عن الأفكار الجامعة التي توحد الناس وتقربهم دون الاكتفاء بالاختباء في المساحات الآمنة. فالحديث عن الطقس لا يكفي لصنع التغيير.

تظهر في صفوف المتطوعين، أو الأناس الذين عملوا ضمنها. وامتدت الانقسامات تلك للكثير من المبادرات من ذات النوع في مختلف المحافظات السورية. بعد أن كان الناس يقفون مع بعضهم البعض في مواجهة الوباء مخاطرين بصحتهم، بات بعضهم ينجر نحو المهاترات والمشاجرات على الفضاء الإلكتروني، معلناً انقسامه أو نأيه بنفسه عن العمل مع هذه الجهة أو تلك، وصولاً إلى إصدار بيانات وتصريحات بحق أناس كانوا قبل شهر فقط مستعدين لحمايتهم بكل طاقتهم.

توافق يتعدى أحاديث الطقس

يمكن الاستنتاج من الأمثلة التي تم ذكرها، أن هناك سمتين طاغيتين على الكثير من المشاريع الاقتصادية والمجتمعية والثقافية في سورية، أولهما: النسخ أو التكرار. وثانيهما: النزعة للانقسام وتشتت الجهود. بالطبع، تتجلى خطورة النزعة للانقسام في العمل السياسي تحديداً، وخاصة حينما يكون الهدف جمع أكبر حشد شعبي، أو تنظيم أكبر قدر من القوى السياسية لتحقيق هدف معين، وإحداث التغيير في المجتمع. بالتالي، يصبح السؤال هنا مركزاً حول طبيعة الأفكار أو القيم التي تحصد أكبر درجة من التوافق بين الجميع، أو بمعنى آخر السؤال عن المسلمات والأرضية المشتركة، مقابل القضايا الخلافية والتي قد تكون أحياناً أكثر ثانوية، ويمكن تجاوزها. فأحياناً من أجل الالتفاف على القضايا الخلافية، ومحاولة بناء أرضية مقبولة من الجميع، يتم تبسيط القضايا والطروحات إلى الحد الذي يفقدها معناها. بحيث